قسم أصول التربية

متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول

(بحث مستل من رسالة دكتوراه)

إعداد

سمر عباس جبر

أ.د/ ميادة محمد فوزي الباسل
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط
(رحمها الله)

أ.م.د/ هناء إبراهيم سليمان
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة دمياط

١٠٤٤/٢٠٢٣م

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لتحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، وذلك من خلال: التعرف على طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر، والوقوف على أهم ملامح تطوير التعليم الثانوي العام في مصر، والتعرف على الإطار الفكري للقدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام، والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي، والكشف عن معوقات تحقيق القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر، وتحديد متطلبات تحسينها، استخدم البحث المنهج البحث الوصفي، واستعان البحث بمقابلة حول تحسين القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام كأداة للبحث، حيث تكونت عينة البحث من عينة عشوائية من السادة الخبراء في الميدان التربوي وعددهم (١٧) خبيرًا، وأهم ما توصلت إليه نتائج البحث أن أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر ما يلي: ضعف البنية التشريعية التي تقوي الإدارة المدرسية، وضعف المهارات الأكاديمية والتربوية والإدارية لدى العاملين بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر، قلة الاهتمام بتطبيق معايير التنافسية العالمية في مدارس التعليم الثانوي العام، وقلة المخصصات المالية لتطوير المدارس، وافتقاد مدارس التعليم الثانوي العام لمعايير الجودة، والروتين والمركزية في الإدارة بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر، ومقاومة الإدارة المدرسية لثقافة التغيير، وقلة الاهتمام بتدريب العاملين بالمدارس على تنمية المهارات والكفايات، كما توصلت نتائج البحث إلى أهم متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، ومنها: تنويع بدائل تمويل التعليم الثانوي العام في مصر، التقليل من حدة المركزية في الإدارة، دعم المدارس الحكومية بشكل أكبر لتعزيز قدرتها على التنافس مع الأنواع الأخرى للتعليم الثانوي، توفير التسهيلات الداعمة لبنية تحتية قوية بمدارس التعليم الثانوي العام، دعم الشراكة المجتمعية مع مدارس التعليم الثانوي العام، تفعيل المساءلة المجتمعية بمدارس التعليم الثانوي العام، التنمية المهنية للقيادات المدرسية والمعلمين

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية – التعليم الثانوي العام

Abstract:

The aim of the current research is to provide a proposed vision for the requirements of improving the competitiveness of general secondary education in Egypt in the light of the experiences of some countries, through: identifying the nature of general secondary education in Egypt, standing on the most important features of developing general secondary education in Egypt, and identifying the intellectual framework For the competitiveness of general secondary education schools, and to benefit from international experiences in the field of improving the competitiveness of secondary education, Exposing the obstacles to achieving the competitiveness of general secondary education in Egypt, and identifying the requirements for its improvement. the research used the descriptive research method, and the research used an interview on improving the competitiveness of general secondary education schools as a research tool, where the research sample consisted of a random sample of gentlemen experts in The educational field, their number is (17) experts. The most important findings of the research are that the most important obstacles to achieving the competitiveness of general secondary education schools in Egypt are the following: weak legislative structure that strengthens school administration, weak academic, educational and administrative skills of workers in general secondary education schools in Egypt, lack of interest in applying international competitiveness standards in General secondary education schools, lack of financial allocations for school development, general secondary education schools' lack of quality standards, routine and centralization in administration in general secondary education schools in Egypt, school administration's resistance to the culture of change, and lack of interest in training school staff to develop skills and competencies. The results of the research also reached the most important requirements for improving the competitiveness of general secondary education in Egypt in the light of the experiences of some countries, including: diversifying alternatives to financing general secondary education in Egypt, reducing centralization in administration, supporting public schools more to enhance their ability to compete with other types. Others for secondary education, providing facilities to support a strong infrastructure in general secondary schools, supporting community partnership with general secondary education schools, activating community accountability in general secondary education schools, professional development of school leaders and teachers.

Key Words: Competitiveness - General secondary education

مقدمة

المدرسة الثانوية العامة في مصر هي إحدى أنواع التعليم الثانوي، وتحظى بمكانة متميزة في السلم التعليمي فهي تتوسط مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وتعد آخر مراحل التعليم العام، وتتمثل أهمية المدرسة الثانوية العامة بالنسبة للطلاب في أنها الطريق الموصل إلى الجامعة والتعليم العالي، ومن ثم فإن الإقبال عليها شديد ومستمر ومتواصل ولذلك فالمدرسة الثانوية العامة تقع في قلب النظام التعليمي كله فكل شيء ينطلق منها ويتجه إليها، وإنها تقع في صميم كل إصلاح تربوي شامل.

ولذا تحظى المرحلة الثانوية العامة في مصر بأهمية كبرى داخل السلم التعليمي، فهي مرحلة متوسطة بين مرحلتي التعليم الأساسي الذي يسعى إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والعملية، التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة، وبين مرحلة التعليم العالي الذي يهيئ الطلاب للتعليم الأكاديمي أو التطبيقي (علي، ٢٠١٨، ص. ٦١٠).

وتواجه المؤسسات التعليمية تحديات جديدة منها ضرورة تحقيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد وحصولها على ترتيب متقدم بين المؤسسات التعليمية على المستويات العالمية وغير ذلك من التحديات، وهذا يضع المؤسسات التعليمية المصرية في منافسة شديدة على المستوى المحلي والدولي (عبد النعيم، ٢٠٢٠، ص. ٢١).

وتظهر كفاءة المدرسة من خلال التحسين المستمر للبيئة التعليمية والعمل على إشباع احتياجات ورغبات الطلاب من معارف وأنشطة وقدرات، وتراكم هذه القدرات ينتج عنه كفاءات خاصة بالمدرسة؛ وتنقسم الكفاءات إلى قسمين (Trumbach, Hartman, & Lundberg, 2009, p. 3):

كفاءات فردية: وتتمثل في الخصائص التي يتميز بها العاملون بالمدرسة من معلمين ومديرين ووكلاء وأخصائيين وغيرهم.

الكفاءات الجماعية: وهي تلك المهارات والمعرفة الناتجة عن تضافر وتعاون وشراكة المدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني؛ ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية متواصلة في المجال التعليمي.

وفي هذا الإطار تناولت دراسة جوهر (٢٠١٩) متطلبات بناء مؤشرات التميز بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة دمياط. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على ضرورة إعطاء الحرية الكاملة للقيادات لعمل ما يرونه في مصلحة العمل من خلال منحهم الصلاحيات الكافية للتحفيز والمكافأة. كما أوصت باتباع مبدأ اللامركزية عند وضع البرامج والمقررات الدراسية وذلك مراعاة للاختلافات البيئية، وتفويض السلطة للإدارة المدرسية مما يسهل قيامها بالأعمال الإدارية.

كما قدمت دراسة رضوان والدهشان (٢٠٢٠) عدة مقترحات تساعد على تحقيق الميزة التنافسية للتعليم الثانوي العام بمصر وهي توفير الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية وتحفيز العاملين بالمدرسة وتشجيعهم وتوفير بيئة تكنولوجية حديثة وتطوير نظم تدريب العاملين ونقل الخبرات وتفعيل ورش العمل، وتطوير فرق العمل المختلفة. وأوصت الدراسة بوضع وزارة التربية والتعليم آليات لتنفيذ إدارة المعرفة بداخل مدارس الثانوي العام، وعلاج وزارة التربية والتعليم لمشكلات المعلم المادية والمعنوية وتفعيل وزارة التربية والتعليم للدورات التدريبية وورش العمل.

كما أوصت دراسة جمعة وقوطة والفار (٢٠٢٢) بتطوير مدارس التعليم الثانوي العام عن طريق توفير المهارات القيادية اللازمة لبناء نظام لليقظة الاستراتيجية، وإعادة الهيكلة التنظيمية لمدارس التعليم الثانوي العام، ودعم صنع القرارات وعلاقته بالمعلومات المتاحة في مدارس التعليم الثانوي العام.

ونظرًا لما يشهده العالم المعاصر من التحولات الكبرى في السياسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية وذلك بفعل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بكل ما ترتب على هذا من تغيير في القيم والمفاهيم في معظم الدول، مما أدى إلى تمايزات ثقافية وتعليمية دفعت الأنظمة التعليمية في مختلف الدول إلى محاولات جادة لتطوير وتعديل وإصلاح أنظمتها التعليمية بما يناسب تلك المتغيرات العالمية والمحلية (عزمي، ٢٠١٢، ص. ٨١).

وقد ساهمت العولمة في توجه دول العالم نحو التنافسية، وظهرت التنافسية داخل الأنظمة التعليمية، واتجهت كثير من الدول نحو إصلاح نظمها التعليمية؛ لتزويد كل فرد بالمعارف والمهارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تضمنت إصلاحات التعليم ترسيخ قيم السوق مثل الإنتاجية والمحاسبية والتنافسية وإتاحة فرص المنافسة والاختيار، وقد اتجهت كثير من الدول إلى زيادة التنافسية بين المدارس (عبد النعيم، ٢٠٢٠، ص. ٢٠).

وهنا تبرز دواعي التوجه للاهتمام بتعزيز التنافسية في التعليم الثانوي العام على ضوء خبرات بعض الدول باعتبار هذه المرحلة من المراحل المهمة في تشكيل عقول الأجيال الجديدة التي سوف تقود المجتمع المصري في المستقبل.

مشكلة البحث

تواجه مؤسسات التعليم الثانوي العام في ظل المتغيرات المعاصرة والتحولات الدولية ضغوطًا كبيرة ومتزايدة من أجل المشاركة في المنافسة العالمية من خلال تجويد مخرجاتها وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وفي أسرع وقت (خليل، ٢٠١٧، ص. ١٢٤).

ومن أهم المشكلات الأساسية التي يواجهها خريجو هذه المرحلة قلة الأماكن المتاحة في التعليم ما بعد الثانوي وخاصة الجامعي مقارنة بأعداد الراغبين أو المؤهلين للالتحاق به ويزداد الاجتهاد والصراع من أجل الحصول على أي مكان

في التعليم الجامعي على أساس مجموع الدرجات حيث تلعب الدرجة بل نصف الدرجة أحياناً الدور الواضح في منح أو حرمان الطالب من مكانه في التعليم الجامعي. ويمكن القول هنا أن التعليم الثانوي العام قد تعرض خلال مسيرته للعديد من المشكلات، والتي أسفرت عن العديد من السلبيات التي أثرت على أهدافه ومحتواه، ووضعت مؤسسات التعليم العالي الاستراتيجيات والقوانين والقرارات لإعادة تنظيم التعليم الثانوي العام وتطويره باعتباره مرحلة منتهية تؤهل الحاصل عليها للعمل والإسهام في مجالات العمل والإنتاج أو الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي (عزمي، ٢٠١٢، ص. ٨٣).

كما توصلت دراسة وهبة وزيدان وعلي (٢٠٢٠) إلى أنه من أهم معوقات إصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ما يلي: ضعف التخطيط للبرامج التدريبية للمعلمين, فهي لا تناسب احتياجاتهم مع عدم وجود حافز مادي أو أدبي لها، وقصور المنهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين، وتقديم حلول للقضايا والمشكلات المعاصرة.

وبتشخيص الوضع الراهن للتعليم الثانوي العام في مصر يلاحظ أنه يعاني من نقاط ضعف عديدة يمكن تلخيص بعضها كما يلي (وهبة وزيدان وعلي، ٢٠٢٠، ٢٦١):

١.خلو مدارس وفصول التعليم الثانوي من الطلاب وبخاصة في الصفين الثاني والثالث.

٢.ارتفاع نسبة المعلمين غير التربويين بالمدارس الثانوية.

٣.تدنى مستوى أداء معظم المعلمين داخل المدارس الثانوية العامة.

٤.التغيير المستمر في السياسات المتعلقة بنظام التعليم الثانوي العام.

وقد أوصى الهلالي (٢٠١٩) بأهمية الحرص على وجود ميزة تنافسية في المؤسسات التعليمية، مع الأخذ في الاعتبار القدرات والموارد التي تملكها تلك المؤسسات أو التي يمكن أن تبنيها أو تشتريها وكيفية توظيفها لتحقيق ميزة تنافسية،

والحرص على استمرارية الميزة التنافسية التي تتحقق في تلك المؤسسات لأطول فترة ممكنة، مع العمل المتواصل من أجل تكوين ميزات تنافسية أخرى جديدة تحل محل الميزات التي فقدت أو كادت تفقد تأثيرها.

ولكن تحقيق المدرسة للميزة التنافسية في بيئتها لن يكون بالأمر السهل، فقد تواجه المدرسة عدة عقبات تمثل قيودًا على قرارات المدرسة في التحول والتغير والتطوير، والتي تحد من إمكانية تحقيقها للميزة التنافسية، وإعطائها موقع تنافسي استراتيجي في السوق، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ما يلي (الطلحي وبوشاح، ٢٠١١، ص. ١١):

١) **المعوقات الخارجية:** وهي التي تتعلق بمختلف العقبات الخارجية التي تنتج خارج نطاق بيئة المدرسة، وهي كما يلي:

أ. الأسواق العالمية والتكتلات الإقليمية التي تضع عقبات وحواجز لدخول المنافسة.

ب.وجود تشريعات وقوانين وضوابط تخدم المؤسسات الأجنبية على حساب الوطنية.

ج.وجود مؤسسات متحالفة عالميًا يصعب على أية مؤسسة تربوية منافستها.

د. تحول المعايير الخاصة بالمواصفات من محلية إلى دولية.

ه. قلة الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة.

و. ضعف أجهزة التعليم والتثقيف.

ز. قلة الاهتمام بالبحوث والتطوير.

٢) **معوقات داخلية:** وتعبر عن مختلف العقبات الداخلية التي تواجه المدرسة في بيئتها داخل الدولة الواحدة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. غياب القيادة الإدارية الناجحة، مما يعيق التنمية الإدارية، وقد يظهر العجز هنا في غياب القادة الأكفاء القادرين على تنمية مهارات العاملين.

ب.غياب وجود رقابة إيجابية تقضي على الانحرافات داخل المدرسة.

ج. غياب الشفافية عند إزالة السلوكيات السلبية من أفراد داخل المدرسة.

د. ضعف قدرة المدرسة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها.

ه. ضعف استخدام المدرسة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وعدم مسايرة التطورات الحديثة.

وقد أشارت دراسة عبد النعيم (٢٠٢٠) إلى أنه بالنظر إلى واقع التعليم الثانوي العام في مصر تبين وجود العديد من المشكلات التي تعوق تحقيق التنافسية في التعليم المدرسي، ومنها: عدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع معدلات الحرمان من فرص التعليم لفئات الفقراء ومحدودي الدخل، بالإضافة إلى أن التعليم الحكومي لا يمثل مصدرًا في السوق الداخلية والخارجية نظرًا لضعف إمكانيات التعليم والتعلم به، وسيادة التلقين والحفظ حتى في تدريس العلوم والرياضيات، وأن هناك حقائق ومعلومات ثابتة مطلقة لا تقبل المناقشة أو التحليل أو التبديل.

وأشارت دراسة سليمان (٢٠٢٢) إلى أن هناك معوقات تحول دون تحقيق مدارس التعليم الثانوي العام للميزة التنافسية، ومنها: معاناة مصر من القوة غير المتعلمة التي تشكل ثالث أخطر مشكلة بعد التمويل ونقص الكفاءة، وانخفاض كفاءة النظام التعليمي وانخفاض كفاءة التدريب والتطور التكنولوجي والابتكار، وافتقار مناهج التعليم الثانوي العام إلى مهارات القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى أن إصلاحات السياسة التعليمية التي تم تنفيذها أقل من مستوى الطموحات على المستوى النظري، وليست بالكفاءة المطلوبة لإحداث التغيير والتطور.

كما يعاني التعليم الثانوي العام من بعض المشكلات، ومن أبرز هذه المشكلات ما يلي (أبو الوفا، ٢٠١٤، ص. ٢٠٣):

١. غياب الرؤى الاستراتيجية لأهمية التعليم الثانوي العام ودوره الفعال في مستقبل التنمية المستدامة.

٢. غياب الوضوح التام لأهداف التعليم الثانوي العام لما تتعرض له هذه المرحلة من متغيرات إدارية متلاحقة، وسوء التخطيط لها في ظل السياسات الجديدة.

٣. ضعف رؤية ورسالة المدرسة.

٤. قلة الدعم المالي والإداري.

٥. قلة فعالية وجدية المشاركة المجتمعية.

٦. مقاومة بعض المدارس لنظم المحاسبية.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر؟

٢. ما أهم ملامح تطوير التعليم الثانوي العام في مصر؟

٣. ما الإطار الفكري للقدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام؟

٤. ما أهم الخبرات الدولية في مجال تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام؟

٥. ما أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية في التعليم الثانوي العام؟

٦. ما التصور المقترح لتحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول؟

أهداف البحث

هدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لتحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول، وذلك من خلال:

١. التعرف على طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر.

٢. الوقوف على أهم ملامح تطوير التعليم الثانوي العام في مصر.

٣. التعرف على الإطار الفكري للقدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام.

٤. الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي.

٥. الكشف عن أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية في التعليم الثانوي العام.

٦. تحديد أهم متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

أ- أهمية نظرية

يستمد البحث الحالي أهميته من أهمية موضـــــــــوعه الذي يتمثل فـــي تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر، وذلك باعتبـــار أن مرحلـــة التعليم الثانوي هي مرحلة من أهم المراحل التعليمية كونها المرحلة التـــي تتوســـط التعليم الأساسي والتعليم الجامعي والاهتمام بهذه المرحلة ضرورة، بالإضافة إلـــى مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة في التركيز على القدرة التنافسية للمؤسســـات التعليمية.

ب-أهمية تطبيقية

يقدم البحث تصورًا مقترحًا قد يفيد في تحسين القـــدرة التنافســـية للتعلـــيم الثانوي العام في مصر.

منهج البحث

استخدم البحث الحالي منهج البحث الوصفي حيث إنه أكثر ملاءمة لطبيعة البحث وأهدافه فهو منهج يقوم علي جمع أوصاف دقيقة مفصلة عـــن الظـــاهرات الموجودة بقصد استخدام المعلومات والبيانات لوضع خطط أكثـــر ذكـــاء لتحســـين الأوضاع والعمليات الاجتماعية والتربوية.

مصطلحات البحث

القدرة التنافسية

يعرف البحث الحالي القدرة التنافسية إجرائيًا بأنها قدرة مدراس التعليم الثانوي العام على تحقيق الجودة التعليمية وزيادة كفاءتها الداخلية وزيادة الطلب عليها وتحسين أدائها ومخرجاتها بما يحقق أهدافها المحلية والعالمية والخدمات التي تقدمها بما يكسبها موارد متزايدة.

التعليم الثانوي العام

هو تعليم تتكون مقررات الدراسة فيه من مواد إجباري ومواد اختياري، ويصدر بتحديد هذه المواد وعدد المواد الاختياري التي يتعين على الطالب أن يجتازوا بنجاح، قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وموافقة المجلس الأعلى للجامعات. ويمنح الطالب الناجح في جميع المواد المقررة للدراسة في الصف الثالث الثانوي شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة يتقدم بها لاستكمال الدراسة الجامعية خلال السنوات الخمس التالية لحصوله عليها. وتعتبر شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية تصلح للتعامل بها في سوق العمل (قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، ص ص. ٨ –٩).

بنية البحث وخطواته

يتم الإجابة عن أسئلة البحث، وتحقيق أهدافه وفق المحاور التالية:

المحور الأول: يتناول طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر.

ويجيب عن السؤال الأول: ما طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر؟

المحور الثاني: يتناول ملامح تطوير التعليم الثانوي العام في مصر.

ويجيب عن السؤال الثاني: ما أهم ملامح تطوير التعليم الثانوي العام في مصر؟

المحور الثالث: يتناول الإطار الفكري للقدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام.

ويجيب عن السؤال الثالث: ما الإطار الفكري للقدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام؟

المحور الرابع: يتناول أهم الخبرات الدولية في مجال تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام.

ويجيب عن السؤال الرابع: ما أهم الخبرات الدولية في مجال تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام؟

المحور الخامس: الإطار الميداني للبحث

ويجيب عن السؤالين الخامس والسادس:

ما أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية في التعليم الثانوي العام؟

ما أهم متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر؟

المحور السادس: تصور مقترح لمتطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول.

ويجيب عن السؤال السادس: ما التصور المقترح لمتطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول؟

ويجيب عن السؤال السابع: ما التصور المقترح لمتطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول؟

المحور الأول: طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر

يتناول هذا المحور طبيعة التعليم الثانوي العام في مصر، وذلك من خلال التعرف على مفهوم التعليم الثانوي العام في مصر، وأهدافه، ووظائفه، وذلك على النحو التالي:

التعليم الثانوي هو تعليم يهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنبًا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي أو المشاركة في الحياة العامة، والتأكيد على ترسيخ القيمة الدينية والسلوكية والقومية. ومدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية، ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي أن

يكون حاصلًا على شهادة إتمام الدراسة بمرحل التعليم الأساسي (وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، المادتين ٢٢، ٢٣، ص. ٧).

والتعليم الثانوي العام هو المرحلة التي تلي التعليم الأساسي وتسبق التعليم الجامعي، وتمثل هذه المرحلة فترة تربية وتعليم مواطن يمكن أن يقوم بدور مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث ينطلق نموه في هذه المرحلة من جميع الجوانب انطلاقًا يمكنه من السير نحو المواطنة الكاملة باعتباره شخصًا مسئولًا ومنتجًا (نعيم، ٢٠١٤، ص. ٥٩٦).

كما يعرف التعليم الثانوي العام بأنه هو التعليم الذي يعد الطالب لمواصلة تعليمه الجامعي، ومدته ثلاث سنوات، ويبدأ بعد التعليم الأساسي، ويطلق هذا الاصطلاح على المدارس الثانوية التي تعد الطلبة للالتحاق بالجامعة، فهي المدرسة التي تعبر بالطالب لمواصلة تعليمه الجامعي، ومدتها ثلاث سنوات يلتحق بها الطالب بعد انتهائه من دراسته بالتعليم الأساسي وفى هذه المرحلة يبدأ تخصص الطالب في العلوم (رياضيات أو علوم أو آداب) (علي، ٢٠١٨، ص. ٦٠١).

ثانيًا: أهداف التعليم الثانوي العام في مصر

تكاد تجمع الكتابات المتخصصة التي اهتمت بدراسة أهداف المرحلة الثانوية ككل على الأهداف التالية (وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، ٢٠٠١، ص. ٨٤).

١. بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل مع التأكيد على الهوية الثقافية العربية والإسلامية للشخصية المصرية.
٢. مواكبة التغيرات العالمية ومسايرة التطور التكنولوجي السريع.
٣. إعداد الطلاب للحياة في مجتمع ديمقراطي مع إعداده للتعليم العالي والجامعي المناسب لقدراته واستعداداته وحاجات المجتمع.
٤. تعويد الطلاب على إبداء الرأي بحرية مع احترام الآخرين.
٥. تحقيق مهارات استخدام التقنيات العلمية الحديثة.

٦. تنمية الجسم والوجدان والعقل.
٧. الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة.
٨. تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعارف والمهارات لتحقيق ذاته.
٩. تزويد الطالب بالدراسات التطبيقية التي تمكنه من مواجهة الحياة العملية في حال عدم مواصلة تعلميه العالي والجامعي.
١٠. تنمية مهارات التعليم الذاتي.

مما سبق يتضح أن تلك الأهداف تؤكد على أن التعليم الثانوي العام ليس تعليمًا جزئيًا بل تعليمًا متكاملًا بين الجوانب الثقافية العلمية والتطبيقية، وتقع على عاتق هذه المرحلة إعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي، من خلال إعداد الكوادر العلمية من شباب الجامعات لمواجهة حاجات ومتطلبات المجتمع في مختلف المجالات.

ثالثًا: وظائف التعليم الثانوي العام في مصر

المدرسة الثانوية العامة لها عدة وظائف تسعى لتحقيقها من أجل إعداد أفراد قادرين على القيام بدور اجتماعي فعال في خدمة مجتمعهم بالإضافة إلى تحقيق مطالبهم وحاجاتهم الشخصية وذلك في ضوء الفروق الفردية بينهم، ومن هذه الوظائف (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨، ص. ١٨):

١. تزويد الطلاب بالمفاهيم العلمية الإنسانية وتسخيرها لخدمة المجتمع.
٢. تزويد الطلاب بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي الحديث.
٣. تحسين مهارات الطلاب اللغوية وإعدادهم مهنيًا وأكاديميًا.
٤. تزويد الطلاب بالمهارات السلوكية والقيم العلمية.
٥. تزويد الطلاب بحاسة التذوق وتقدير الجمال.
٦. تكوين اتجاهات الشعور بالانتماء وتقدير المسئولية واحترام القانون.
٧. مساعدة الطلاب على إتقان اللغات الأجنبية لمواجهة التحديات العالمية.
٨. العناية بالصحة وإتاحة فرص النشاط الرياضي.

٩. إكساب الطلاب معرفة ذواتهم وتقدير الآخرين.

ومن هنا فإن المرحلة الثانوية العامة تعد مرحلة فاصلة في حياة الإنسان لذلك فهي تمثل عنق الزجاجة للعملية التعليمية حيث أنها مرحلة مهمة لمستقبل الطلاب ومستقبل الوطن واحتياجاته من طاقات.

المحور الثاني: ملامح تطوير التعليم الثانوي العام في مصر

أولًا: دواعي تطوير التعليم الثانوي العام في مصر

يحتل التعليم الثانوي العام أهمية خاصة داخل النظام التعليمي، فهو يؤدى دورًا مزدوجًا وهو إعداد الطالب للحياة العملية أو لمواصلة التعليم العالي، لذا فالتعليم الثانوي العام من المراحل الهامة التي تبدي الكثير من النظم التعليمية الحديثة في البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء اهتمامًا كثيرًا بها لما لها من أثر في تشكيل الشباب في فترة المراهقة التي تقابل سنوات التعليم الثانوي العام وللدور الهام الذي تقوم به في تكوين المواطن الصالح داخل المجتمع المصري. ولذلك تعد عملية تطوير التعليم الثانوي العام، وإصلاح مساره ضرورة ملحة يسعى إليها المجتمع المصري كله بجميع طوائفه ومؤسساته من أجل تحقيق جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، وتحسين كفاءة وفاعلية التعليم وربط التعليم قبل الجامعي بالتعليم الجامعي مما يقتضي بذل جهود شاملة ومتكاملة من أجل تحسين التعليم الثانوي العام بمصر (يوسف، ٢٠١٩، ص. ١٨٢).

ومع ظهور التقنيات الحديثة وتوظيفها في العملية التعليمية، كان لابد من إعداد أفراد يستطيعون التفاعل مع معطيات عصر المعرفة وتغيراته، فأصبح المعلم الذي يعتبر أحد المحركات الهامة في العملية التعليمية المرشد الإيجابي لطلابه في التعامل مع متغيرات التكنولوجيا الحديثة والمراقب الفعال لسير العملية التعليمية من خلال تلك التقنيات الحديثة، كذلك لا بد من ضرورة تفعيل دور التعليم الثانوي العام في مصر بما يواكب أهم التطورات العالمية والتحسين التربوي في العملية التعليمية، من حيث مناهج التعليم، والمتعلم، والمعلم، البيئة التعليمية، التقويم،

والاستفادة من التحولات الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية وتوظيفها لإحداث إصلاحات جوهرية في هيكل النظام التعليمي ليتمكن من مسايرة التطورات المعرفية والتكنولوجية (الخطيب، ٢٠٢٠، ص. ٩١).

وتنطلق دواعي تطوير التعليم الثانوي العام من عدة محاور منها الآتي (الحوت، ٢٠١٣، ص. ٣٩):

١- سيادة الطابع النظري على مناهجه وجمودها، وغلبة النمطية الواضحة على أساليبه.

٢- عجزه عن ملاحقة التطور السريع في التعليم العالي والجامعي وارتباطه بحركة التقدم العلمي.

٣- أدى تزايد أعداد خريجي المرحلة الثانوية وعدم قدرة وإمكانات التعليم الجامعي على استيعابهم إلى تكوين نوع من الصراع الرهيب والتسابق المضني بين الطلاب للحصول على مكان بالتعليم الجامعي.

٤- اتجه هذا التعليم في محاولاته للحاق بمتطلبات الجامعة والإعداد لها إلي زيادة الكم المعرفي في مناهجه من خلال إضافة مواد وموضوعات جديدة، فتكدست المناهج وتضخمت وركزت على التفاصيل دون المفاهيم والهياكل الأساسية للمواد الدراسية.

٥- لا تساعد طبيعة تنظيم المناهج وأساليب الدراسة في التعليم الثانوي العام على تلبية حاجات المتعلمين ومجالات اهتماماتهم وفقًا للفروق الفردية بينهم.

٦- انفصال التعليم الثانوي العام عن سوق العمل ومطالبه.

كما تعددت أسباب تطوير التعليم الثانوي العام في مصر، ومنها ما يلي (رشدي وإسماعيل، ٢٠١٢، ص. ٩٣؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١، ص. ٥٨):

١- تفشي الدروس الخصوصية.

٢- ترشيد الإنفاق على الكتب الدراسية.

٣- علاج التسرب من التعليم.

٤- مشكلات المعلمين ومنها ضعف المشاركة في صنع القرارات التعليمية، وخاصة في موضوعات المناهج الدراسية للطلاب، والميزانية المدرسية، واختيار المعلمين الجدد للمدرسة.

٥- ضعف مكانة المعلم، سواء على مستوى النظام التعليمي أو على المستوى المجتمعي.

٦- عدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التغيير والتجديد.

٧- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وعدم كفاية الإمكانات المادية المتاحة.

٨- ضعف المستوى الأكاديمي للطلاب وعدم ملاءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات المجتمع.

ثانيًا: سبل تطوير التعليم الثانوي العام في مصر

يتبنى البحث الحالي سبل تطوير التعليم الثانوي العام بمصر كما أشار إليها سليمان (٢٠٢٢، ص ص. ١٧٦- ١٧٧)، ومنها:

١. توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعليم مع مراعاة الفروق الفردية للطلاب.
٢. جعل التعليم الثانوي العام أكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطالب.
٣. سير السياسة التعليمية المنظمة للتعليم الثانوي العام على رؤية واضحة.
٤. استخدام الأساليب الحديثة في كليات التربية لإعداد معلم التعليم الثانوي العام.
٥. تدريب معلم التعليم الثانوي العام على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في عملية التدريس.
٦. تفعيل دور المجتمع المحلي في رسم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام.
٧. تحويل المدرسة إلى وحدة منتجة قادرة على تمويل نفسها ذاتيًا.
٨. زيادة الإنفاق على التعليم الثانوي العام.
٩. تغيير طريقة تقييم طلاب التعليم الثانوي العام من الحفظ والتلقين إلى التفكير الإبداعي والابتكار.

ثالثًا: أهم مبادرات تطوير التعليم الثانوي العام في مصر

من أهم مبادرات تطوير التعليم الثانوي العام في مصر ما يلي:

١) تطبيق الإدارة الإلكترونية

يهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم إلى (محمد، ٢٠٠٩، ص. ٣٥):

١. توصيل خدمة تعليمية متميزة لأولياء الأمور والمهتمين بالعملية التعليمية بالشكل والأسلوب الأمثل.
٢. دعم صنع واتخاذ القرار التربوي.
٣. تمكين الإدارة المدرسية من تسجيل وحفظ البيانات الخاصة بالطلاب والمعلمين لسرعة إنجاز العمل واتخاذ القرار.
٤. تسهيل عملية نشر وتبادل المعلومات حول العملية التعليمية والنظام التعليمي في الداخل والخارج.

ويعد تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم العام المصري نقله نوعية للعمل الإداري يهدف إلى التغيير في المؤسسات التعليمية يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة الأداء للعاملين، وأيضًا تنمية مهارات الإبداع والابتكار والعمل بروح الفريق التعاوني، ويمتازون بكفايات تساعدهم في تكوين رؤية واضحة عن ماهية التغيير ودوافعه وعملياته ونواتجه والاستجابة بشكل أفضل لمتطلباته، ولكي يتحقق ذلك يتطلب هياكل تنظيمية مفتوحة؛ لأن الانفتاح يضمن نوعًا من تدفق العمل، وهذا التدفق مطلب ضروري من مطالب العمل الإلكتروني (محمد، ٢٠٠٩، ص. ٣٦).

وبالنظر إلى واقع الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر، فإن الدولة المصرية تسعى نحو إحداث التطوير المستمر في العملية التعليمية بمدارس التعليم الثانوي العام, وذلك من خلال توفير الكوادر التعليمية المناسبة, وتوفير الإمكانات المادية والتكنولوجية, بالإضافة إلى اهتمامها بالعنصر البشري القائم علي إدارة هذه المنظومة التعليمية من خلال الاتصال الإداري الفعال مع

المسئولين عن التعليم الثانوي العام, وكذلك الاتصال مع المجتمع المدني الذي يقدم العون في تطوير هذه المنظومة التعليمية. من هذا المنطلق كان الاهتمام بتطوير أنماط الإدارة القائمة على التعليم الثانوي العام لأنماط إدارية متطورة تواكب المستجدات التكنولوجية الراهنة, حيث تبنت عديد من المؤسسات التعليمية مدخل الإدارة الالكترونية باعتباره نمطًا جديدًا من أنماط الإدارة ترك آثاره الواسعة على المؤسسات التعليمية ومجالات عملها وعلى الإدارة واستراتيجياتها ووظائفها, والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيا الرقمية, وإنما أيضًا إلى البعد الإداري المتمثل في تطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة من الزمن (المهدي، ٢٠٢٢، ص. ٥٥٦).

٢) التوجه نحو تهيئة المؤسسات التعليمية للاعتماد التربوي

تهدف تهيئة المؤسسات التعليمية للاعتماد التربوي إلى ما يلي (عبد النعيم، ٢٠١٤، ص ص. ٥٢٤-٥٢٥):

١. نشر الوعي بثقافة الجودة ورفع مستوى ثقة المجتمع في نتائج ومخرجات المؤسسات التعليمية.
٢. التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير.
٣. قياس الأداء استرشادًا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.
٤. دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي طبقًا للمعايير القومية للتعليم.
٥. توكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية.
٦. تيسير تطوير وتطبيق معايير مرجعية قومية للبرامج الأكاديمية.
٧. تعزيز بناء القدرات في مجال ضمان الجودة.

٨. التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقًا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

وبالنظر إلى واقع مدارس التعليم الثانوي العام في مصر، فإن عدد مدارس التعليم الثانوي العام يبلغ ٤٠٧٦ مدرسة، وعدد الطلاب ١٩١٥٧٨٥ طالب، وإجمالي المعلمين ١٠٢٨٧٠ معلم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي).

ويبلغ عدد المدارس التي تقدمت للاعتماد ٤٢١ مدرسة أي بنسبة ١٠% وبلغ عدد المدارس المعتمدة ٢٤٦ مدرسة أي بنسبة ٦%. ومن أهم شروط اعتماد مدارس التعليم الثانوي العام أن تكون المؤسسة حاصلة على الترخيص من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. أن تكون قد منحت شهادة دراسية (أتمت دورة دراسية كاملة) مرة واحدة على الأقل. أن تكون للمؤسسة رسالة محددة ومعتمدة ومعلنة وخطة استراتيجية ونظم ضمان جودة داخلية ونظم تقارير سنوية (الموقع الرسمي للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد).

٣) التوجه نحو اللامركزية في العملية التعليمية

قدمت وزارة التربية والتعليم بعض المبادرات الإيجابية للتحول نحو اللامركزية، ومنها (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨):

١. تضمين المعايير القومية للتعليم مفاهيم: المنهج المرن، والاعتماد الأكاديمي، والتشاركية، وغيرها من المفاهيم ذات الوجهة اللامركزية.

٢. إشراك المحافظات في التخطيط الاستراتيجي لمنظومة التعليم، وقد بادرت محافظة الإسكندرية بوضع خطة استراتيجية لتطوير التعليم فيها.

٣. إعداد الكوادر الفنية وتدريبها للقيام بالتخطيط الاستراتيجي في كل محافظة.

٤. التخطيط لبناء نظم داعمة لتنفيذ الخطط، وآليات العمل، وتحول الدور الرقابي للأجهزة المركزية إلى دور داعم لجهود المحافظات لتذليل ما ينشأ من صعوبات أثناء التخطيط أو التنفيذ.

٥.بدء تطبيق مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة School Based Reform وهناك محاولات مبشرة في بعض المدارس، ومن أمثلة ذلك مشروع الإسكندرية في تطبيق اللامركزية، والذي يهدف إلى تحسين نوعية التعليم في مدارس الإسكندرية على أساس نموذج لا مركزي.

٦.تم إنشاء مجالس الأمناء في كل المدارس الثانوية العامة بالقرار الوزاري رقم ٢٥٨ لعام ٢٠٠٥ والتي تضم في عضويتها شخصيتها من البيئة المحلية للمدرسة وأولياء الأمور وتهدف إلى:

١.تحقيق اللامركزية في الإدارة والتقويم والمتابعة واتخاذ القرار.

٢.تشجيع جهود المجتمع المدني لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.

٣.تحقيق الرقابة الذاتية على المدرسة.

٤.تقرير أوجه التصرف في الميزانية والرقابة على الموارد الذاتية للمؤسسة.

٤) مشروع استخدام التابلت في التعليم

يعد الجهاز اللوحي أو الحاسوب اللوحي (التابلت) أبرز التقنيات الحديثة التي تم استخدامها مؤخرًا في التعليم الثانوي العام، وهو جهاز يكبر الأجهزة الخلوية (Mobiles) من ناحية الحجم، إضافةً إلى أنه أصغر حجمًا من الحواسيب المحمولة (Laptops) أو المكتبة (Desktops). وقد انتشرت الأجهزة اللوحية (التابلت) والتي تعد تطورًا من مستحدثات الكمبيوتر المحمول (Labtop)، وتختلف الأجهزة اللوحية عن الحواسيب المحمولة (Laptops) في أن الأولى توفر خاصية اللمس والكتابة على الشاة بالد، أو باستخدام قلم خاص؛ ما يزيد من الاعتماد عليها للعمل في أماكن أكثر بأساليب جديدة وفعالة، وجعلها أكثر قابلية للتنقل، ومتعددة الاستخدامات، حيث إنها تقدم الأداء الوظيفي الكال للأجهزة المحموة الحالية. وقد ظهرت فكرة التابلت لأول رة في الخمسينات القرن العشرين، إلا إنها كانت محدودة في المواصفات والاستخدامات نظرًا لعدم توفر التكنولوجيا اللازمة لصناعة أجهزة عالية المواصفات بحجم صغير، وكانت استخداماتها تقتصر عى مهام معينة كالرسم

والكتابة، ثم حدثت تطورات هائلة للتابلت جعلته يتميز بالآتي (البحيري، ٢٠١٧، ص. ٥٢٦):

١) القدرة على الاتصال بالإنترنت.
٢) تصفح البريد الإلكتروني.
٣) زيارة مواقع التواصل الاجتماعي في أي مكان عن طريق شبكات المحمول والواي فاي.
٤) التواصل المباشر والفعال بين أطراف العملية التعليمية.
٥) إتاحة الفرصة لأولياء الأمور لمتابعة أولادهم.

٥) بنك المعرفة المصري

انطلاقًا من رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي وما ارتبط بها من برامج تنفيذية، تتضح أهمية تطوير منظومة التعليم بالمرحلة الثانوية، والاهتمام بزيادة قدرة الطلاب على التفكير والإبداع، ومع اهتمام الدولة بتنفيذ العديد من مشروعات البنية التحتية والإنشاءات والطرق والمدن الجديدة يظل بنك المعرفة المصري والذي تم إطلاقه في يناير ٢٠١٦ من أهم مشروعات الدولة وأكثرها استدامة وتأثيرًا، خاصة وأن أولويات المشروع تحديدًا هي الاستثمار في البشر وليس الحجر. وقد سعت وزارة التربية والتعليم إلى دعم وتطوير التعليم عن طريق بنك المعرفة المصري الذي يعد أكبر مجموعة في العالم من الموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت ويمكن للطلاب والمعلمين الوصول إلى موارد البنك عن طريق بوابة الطلاب والمعلمين التي تحتوي على العديد من الكتب الخاصة بالمقررات الدراسية، ومئات الآلاف من الفيديوهات والصور الحقيقية والتخيلية لتبسيط استيعاب العلوم من قنوات ناشيونال جيوجرافيك التعليمية وقناة Discovery Education، ويعد كل من Curriculum Connect و Web Ed TV أدوات جديدة مخصصة للطالب المصري يمكنه من خلالها مشاهدة التليفزيون التعليمي عبر الإنترنت في أفضل صورة، ويمكنه

الاستمتاع بتجربة التعلم من خلال مقاطع الفيديو، والصور والعروض التفاعلية، وملفات الصوت، والمقالات النصية الممتعة (محمد، ٢٠٢٠، ص. ١٥١).

ويعد بنك المعرفة المصري أحد المكتبات العملاقة التي تحتوي على ملايين الكتب، والأبحاث والمصادر المعرفية والتعليمية التي يمكن الحصول عليها بشكل مجاني يتيح للطلاب الدخول والإبحار من خلاله في مصادر معرفية متنوعة (خليفة، ٢٠١٩، ص. ٧).

ويهدف بنك المعرفة المصري إلى نشر الوعي والمعرفة بين أفراد الشعب والارتقاء بجودة التعليم من خلال تبسيط العلوم الأساسية، وتعزيز جهود البحث العلمي، والارتقاء بمخرجات البحث العلمي إلى مستوى التنافسية الدولية (محمد، ٢٠٢٠، ص. ١٥٨).

ويرى البحث الحالي أن بنك المعرفة المصري يقوم بدور كبير في إثراء التعليم الثانوي العام في مصر، إذ يقدم لطلاب هذه المرحلة كم هائل وغير محدود من المعلومات والمعارف التي تفيدهم وتثقل معلوماتهم، كما ينمي بنك المعرفة قدرات الطلاب على التعلم الذاتي، وينمي مهارات البحث لديهم.

المحور الثالث: القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام (إطار فكري)

إن الاهتمام بدعم وتحقيق القدرة التنافسية لأي مؤسسة تعليمية يمثل هدفًا أساسيًا؛ فوجود هذه المزايا يضمن لها البقاء والاستمرار، وفي ظل التحديات الراهنة، برزت الحاجة إلى أهمية دعم وتحقيق القدرة التنافسية في التعليم.

وقد أدركت العديد من الدول الدور الذي يؤديه التعليم في دعم تنافسيتها وأن التعليم يُنظر إليه كقوة تأخذ بيد الفرد والمجتمع نحو مكانة تنافسية أفضل، ويؤكد ذلك سرعة إعادة النظر نحو التعليم إذا واجهت الدولة أي صعوبات أو تهديدات تخص مركزها التنافسي (الحوت، ٢٠١٥، ص. ١٤٥).

ويتناول هذا المحور مفهوم القدرة التنافسية ومبررات الاهتمام بها في التعليم، وخصائص القدرة التنافسية، والأسس التي تقوم عليها، وملامح القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

أولًا: مفهوم القدرة التنافسية

نشأ مفهوم القدرة التنافسية للتعبير عن الحاجة إلى مدخل شامل يجمع عناصر ومقومات بناء المؤسسات على أسس متفوقة تحقق لها قدرات عالية في مواجهة المتغيرات الخارجية المحيطة، وتكفل لها تحقيق الترابط والتناسق بين عناصرها ومكوناتها الذاتية واستثمار قدراتها المحورية وتحقيق الفوائد للمجتمع بأسره، ومرت القدرة التنافسية بثلاث مراحل تتمثل في (عيداروس، ٢٠١٥، ص. ١٢٩):

أ. **الميزة المطلقة:** وهي المرتبطة بتوافر عوامل اقتصادية نادرة لدى الآخرين منها: امتلاك موارد ومواد خام نادرة وتكنولوجيا فائقة، وموقع استراتيجي خاص، وقيادات وعاملين ذوي قدرات ابداعية.

ب. **الميزة النسبية:** وهي التي تتوفر عند الآخرين، ولكن بدرجات متفاوتة.

ج. **القدرة التنافسية:** ويرتبط بالدرجة الأولى بكل من المنافسة الإدارية والمنافسة البشرية، وهذا النوع من المزايا هو ما تسعى إليه المؤسسات المعاصرة لمواجهة التحديات، ضمانا للتفوق التنافسي.

والقدرة التنافسية هي القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة أي قدرة المؤسسات على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختيارات الأسواق الدولية وتضمن نمو متواصل ومتصاعد في مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل (شمت، ٢٠١٠، ص. ٢١).

وتعرف القدرة التنافسية بأنها: قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستفيدين أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من الخدمة مثل الجودة العالية

وبالتالي فهي استثمار لمجموعة الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف إنتاج قيمة للمستفيدين تلبي حاجاتهم (عوالي، ٢٠١٠، ص. ٦).

وتعريف آخر للقدرة التنافسية بأنها المفهوم الذي يستخدم بشكل عام لوصف الأداء النسبي للمنافسين في بيئة سوق معينة؛ فيقال بأن تلك المؤسسة تمتلك قدرة تنافسية إذا كانت لديها القدرة على خلق قيمة اقتصادية أكثر من منافسيها في ذات السوق . ولذلك فإن المؤسسات لديها خياران فاصلان لتحقيق القدرة التنافسية هما : **أولًا** : تحقيق القدرة التنافسية عبر التفوق في الموقع داخل سوق العمل من خلال تقديم خدمة متميزة للعملاء أو تحقيق تكلفة أقل، **وثانيًا** : تحقيق القدرة التنافسية عبر التميز في الكفاءة من خلال التفوق في المهارات والموارد. وعليه، فإن قدرة المؤسسات على تحقيق القدرة التنافسية تبرز من خلال القدرة على تحديد وفهم القوى التنافسية في السوق وكيفية تغيرهم مع الوقت مرتبطين في ذات الوقت مع الكفاءة لنقل وإدارة الموارد الضرورية لردود الفعل التنافسية المناسبة في الوقت المناسب(Poth, 2014, p. 55) .

ويمكن القول بأن القدرة التنافسية المستدامة مجموعة من المظاهر تعكس قدرة المؤسسة التعليمية وتميزها على منافسيها في الجودة والتخطيط والخدمات من خلال الاستثمار الأمثل لإمكاناتها وقدراتها التي يصعب تقليدها. وتعرف بأنها المنافع أو الفوائد التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية لأبعد مدى ممكن، والتي لا يمكن تقليدها أو استنساخها من قبل المؤسسات التعليمية الأخرى (عيسى، ٢٠١٨، ص.١٤٤).

ثانيًا: مبررات الاهتمام بالقدرة التنافسية في التعليم

تسعى المؤسسات التعليمية إلى فهم وتحسين مركزها التنافسي من خلال ميزة التكلفة أو التمايز أي تقديم برنامج مماثل بتكلفة أقل أو تقديم تعليم أفضل أو خدمات بنفس التكلفة وهذه ميزة التمايز فالتعليم هو نتيجة للجهود المتواصلة والمبذولة، لذلك يجب أن يتم التركيز على العمل وعلى تحسينه وتحديد أهدافه

وتجويدها. وتعتبر حدة المنافسة المحرك الأساسي الذي يدفع المؤسسة للسعي نحو تعزيز مزايا تنافسية تتفوق من خلالها على منافسيها (Katrina, 2010, p.10).

وتتمثل مبررات الاهتمام بدعم القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسات التعليمية المصرية فيما يلي (غنايم، ٢٠١٥، ص. ٣٦١؛ غبور، ٢٠١٨، ص ص. ١١-١٢؛ توفيق ومرسى، ٢٠١٧، ص. ٣٠):

١) **العولمة:** كان لظهور العولمة – وما نتج عنها من تأثيرات اجتماعية وسياسية– أثر في التوجه وإعادة النظر في سياسات التعليم عامة، لذا فإن الأمر يقتضي من المؤسسات التعليمية التواجد داخل المجتمع، والتفاعل مع جميع مؤسساته بما يساعدها على المنافسة المحلية والعالمية.

٢) **تزايد الاهتمام بتصنيف المؤسسات التعليمية وترتيبها محليًا وعالميًا:** لم يعد ممكناً تجاهل نظم تصنيف المؤسسات التعليمية على مستوى العالم في ظل المنافسة القوية بين الدول على تبوء الصدارة في مجال اقتصاد المعرفة، إذ صارت التصنيفات العالمية للمؤسسات التعليمية بمثابة القوة الناعمة للدولة التي تضم مؤسسات تعليمية متقدمة في هذه التصنيفات، وحرصًا على الدخول بقوة في هذا التصنيف، شهدت العديد من المؤسسات التعليمية بالعالم في السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية سواء على مستوى آليات التشغيل وانتقاء الطلاب والتمويل، والمواد التي تدرس بها.

٣) **التعليم من أجل الريادية ونشر ثقافتها:** لابد من إيجاد عقلية مبتكرة ومبدعة قادرة على حل المشاكل والنجاح في كل ما اختاروا وتحمل نتائج هذا الاختيار مع الثقة بالنفس والنشاط واستثمار الفرص واتخاذ المبادرة والمسؤولية والمخاطرة وامتلاك القدرات الفردية للتوظيف.

٤) **التوجه نحو تدويل التعليم:** وهو عملية لإضفاء البعد الدولي أو الكوني بمؤسسات التعليم، وحرية الحراك الدولي للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والتركيز على اكتساب مهارات دولية، وعقد اتفاقات وتحالفات شراكة متبادلة

بين المؤسسات التعليمية، وهذا ألزم المؤسسات التعليمية أن تعمل على تخريج خريجين لديهم مهارات دولية، وأن تعمل على منافسة المؤسسات التعليمية العالمية والرائدة، وهذا أدعى بالمؤسسات التعليمية أن تحسن من مزاياها التنافسية للاحتفاظ بطلابها، وأساتذتها، وتلبية متطلبات سوق العمل.

٥) **اقتصاد مجتمع المعرفة:** أصبح امتلاك مزايا تنافسية هو ثمرة تجنيها المؤسسات التعليمية من تحولها إلى اقتصاد المعرفة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وريادة إقليمية وعالمية.

٦) **إنشاء الحاضنات التكنولوجية:** هي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وتسهيلات للطلاب الراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص، وتسعى هذه الحاضنات إلى تنمية الطاقات البشرية المبدعة والخلاقة وإلى التعريف بالمفاهيم الجديدة وتوفير الأدوات اللازمة لتطبيقها.

٧) **نشر ثقافة المنافسة للمؤسسات التعليمية:** فثقافة المنافسة تشجع الجميع على التطوير والتحسين المستمر، ويؤدي مناخ المنافسة إلى رفع روح التنافس بين المؤسسات التعليمية على تجويد الأداء، وتحسين الجوانب الأكاديمية والإدارية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، والمساعدة في دفع المؤسسات التعليمية نحو الاطلاع على تجارب المؤسسات التعليمية المتقدمة بما يسهم في الارتقاء بها، وتشجيعها؛ لتحسين وتطوير قدراتها التنافسية.

كما يرى البعض أن الاهتمام بتحقيق القدرة التنافسية بات إحدى الضروريات؛ لما يحققه هذا الاتجاه من فوائد متعددة من بينها (البنا، ٢٠١٥، ص. ٤٣):

١) استثمار تطوير التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال؛ للوصول إلى استيعاب المعرفة في عالم الغد بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

٢) التطوير المستمر لأنماط جديدة في منظومة التعليم.

٣) الانفتاح على العالم والتفاعل المستمر مع مؤسساته التعليمية والبحثية.
٤) القدرة على تسويق مخرجات المؤسسات التعليمية إلى سوق العمل.
٥) تدعيم التنمية المهنية المستمرة والذاتية للأفراد العاملين.
٦) تلبية توقعات المسئولين عن المؤسسات التعليمية، والعاملين فيها، والمتعاملين معها.
٧) تأكيد التوجه المستقبلي في خطة وبرامج التغيير.

مما سبق يتضح أن اكتساب القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسات التعليمية المصرية أضحى من المرتكزات والدعائم الأساسية لها؛ بحيث تسهم في تقدمها ودفعها للأمام في مصاف المؤسسات التعليمية المتقدمة، كما تعد مطلبًا يفرضه الواقع الحالي القائم على التسارع المعرفي والتكنولوجي والاقتصادي.

ثالثًا: خصائص القدرة التنافسية

تنوعت خصائص القدرة التنافسية التي قدمها الباحثون على حسب وجهة نظرهم إليها، وتستند خصائص القدرة التنافسية إلى مجموعة من الخصائص الأساسية والمتمثلة في (غبور، ٢٠١٨، ص. ٢٩؛ عبد الهادي، ٢٠١٥، ص. ٤٣٥):

١. **المستقبلية:** فالتنافسية تكون على السوق التعليمي في المستقبل؛ أي الفرص المستقبلية، وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للكفاءات.
٢. **التغير:** فالتنافسية تعد محاولة لصنع وتشكيل المستقبل، وليس مجرد الانتظار للبحث عن مكان فيه.
٣. **الشمول:** فالتنافسية لا تعتمد على وظيفة واحدة للمؤسسات التعليمية، بل تقوم على مجموعة من المعايير، وكل معيار يعبر عن جانب من جوانب العمل.
٤. **التكامل:** فالتنافسية تعتمد على التنسيق والترابط بين أجزائها، والتي توظف جميعها؛ لتحقق مزايا تنافسية عالية، وتستطيع مواجهة غيرها من المؤسسات التعليمية المنافسة.

٥. **التخطيط:** ويشمل تكوين رؤية مستقبلية واستثمار الفرص الجديدة.

٦. **المثابرة:** حيث تفرض التنافسية مبدأ النفس الطويل والمثابرة من أجل إحداث تأثير لتعظيم قدرة المؤسسات التعليمية في الفرص المستقبلية.

٧. **الاختلاف:** فالتنافسية تبنى على أساس الاختلاف وليس على أساس التشابه.

٨. **المرونة:** حيث يمكن إحلال ميزات تنافسية أخرى بسهولة ويسر وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية، أو تطور موارد وقدرات المؤسسة من جهة أخرى.

رابعًا: أسس القدرة التنافسية

يستند مفهوم القدرة التنافسية المستدامة على مجموعة من الأسس وهي (غبور، ٢٠١٨، ص. ٢٨):

١. التميز غير المسبوق على المنافسين الآخرين مع الاستمرار في ذلك.

٢. إعداد مواطن كوكبي يمكنه العمل في الأسواق العالمية والدولية.

٣. التطوير والتجديد المستمر لقدرات وإمكانات المؤسسة.

٤. تستند على أساس الإتقان في العمل من قبل كل المنتمين في المؤسسة.

٥. تقوم على أساس مكانة المؤسسة التعليمية بين المؤسسات التعليمية المحلية والعالمية.

٦. تعتمد على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

٧. تهتم بتلبية احتياجات الأسواق العالمية وليست المحلية فقط.

٨. تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.

٩. تعتمد على نوعية الخريج ومدى تسلحه بمهارات القرن الحادي والعشرين.

١٠. تعتمد على الجودة في كل مقومات مجتمع المؤسسة التعليمية من برامج دراسية وهيئة تدريسية ومعامل ومكتبات وإدارة وتسويق وغيرها.

١١. تتطلب قدرة تسويقية عالية للمؤسسة التعليمية من أجل استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي.

خامسًا: ملامح القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر

أصبحت التنافسية من المفاهيم التي بدأت تستخدم في المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد حصول الكثير من المؤسسات التعليمية في دول العالم على الاعتراف الأكاديمي، والاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد المحلية والعالمية، وتكمن أهمية القدرة التنافسية في تحقيق الاستفادة القصوى من كل الإمكانيات المتاحة لديها بهدف الوصول إلى أفضل مخرجات تتناسب ومتطلبات معايير الجودة العالمية، وكذلك احتياجات سوق العمل (زاهر، ٢٠١٨، ص. ١٦٢٤).

وهنا تبرز دواعي التوجه للاهتمام بتعزيز التنافسية في التعليم الثانوي العام باعتبار هذه المرحلة من المراحل الهامة في تشكيل عقول الأجيال الجديدة التي سوف تقود المجتمع المصري، ويتأكد ذلك بالرجوع إلى تقرير التنافسية في أفريقيا الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يشير دليل التنافسية العالمية إلى تأخر مصر في التصنيف (عبد النعيم، ٢٠٢٠، ص. ٢١).

حيث تواجه مدارس التعليم الثانوي العام في ظل المتغيرات المعاصرة والتحولات الدولية ضغوطًا كبيرة ومتزايدة من أجل المشاركة في المنافسة العالمية من خلال تجويد مخرجاتها وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وفي أسرع وقت، لذا فهي في حاجة ماسة إلى تبني سياسة تمكين القيادات ووضع معايير محددة وعادلة لاختيار تلك القيادات من خلال توصيف واضح ومحدد، والاهتمام بتنمية مهاراتهم الإدارية من خلال وضع مصفوفة برامج تدريبية لكل مستوى وظيفي (خليل، ٢٠١٧، ص. ١٢٤).

المحور الرابع: أهم الخبرات الدولية في مجال تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام

ويتناول البحث الحالي خبرات خمسة دول في مجال تحسين القدرة التنافسية بالمدارس وهي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وتم اختيار هذه الدول تحديدًا نظرًا لتقدم تصنيفها في دليل التنافسية

العالمية، وتقدمها الكبير في التعليم قبل الجامعي بصفة عامة، والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة.

١) خبرة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد التجربة الأمريكية في تطبيق التنافسية وتعزيز القدرة التنافسية لمدارس مراحل التعليم قبل الجامعي من بين أكثر التجارب وضوحًا وتأثيرًا على المستوى العالمي. وتتعدد آليات تطبيق وتعزيز القدرة التنافسية لمدارس مراحل التعليم قبل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أغلبها يندرج تحت ما يعرف بالإصلاحات التعليمية المستندة إلى السوق Market-based educational reforms. وقد شهدت العقود الأخيرة توسعًا هائلًا في الإصلاحات التعليمية القائمة على السوق، سواء على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أو على النطاق العالمي (Lubienski & Linick, 2011, p. 139). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك طائفة واسعة من أنواع السياسات المختلفة التي من شأنها تعزيز قوى السوق في التعليم، والتي تنطوي على إمكانية توليد ميزة تنافسية (Gill & Booker, 2015, p.193). ويرتبط بها أشكال عدة للمدارس التي يمكن اختيار الالتحاق بها مثل (غانم، ٢٠٢٠، ص ص. ٤٠٨-٤١٧):

- **المدارس المستقلة Charter Schools:** وهي مدارس ممولة ومنظمة من قبل الدولة، لكن تقوم على إدارتها جهات وكيانات خاصة (أي أنها تدار بصورة مستقلة بمعزل عن السيطرة المباشرة للمسئولين الحكوميين المحليين)، ويتم إلحاق الطلاب بها بناء على اختيارهم واختيار آبائهم.
- **المدارس المتخصصة Magnet schools:** نموذج مدرسي يكون الطلاب مستعدين فيه لترك المدارس الموجودة في مناطقهم السكنية. وقد جاء إنشاء المدارس المتخصصة استجابة للحاجة لجذب الطلاب عبر تغيير واجهة هذه المدارس لتكون أكثر جاذبية للطلاب مع العمل في الوقت ذاته على تدشين بيئة أكاديمية جاذبة للطلاب.

- **نظام المنح Vouchers:** وفقًا لهذا النظام، تقدم الدولة الأمريكية منح دراسية لدعم الطلاب لدفع الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة.
- **نظام الإعفاءات الضريبية على المصاريف الدراسية Tuition Tax Credits**: تقوم بعض الولايات الأمريكية بتوظيف سياسة ضريبة الدخل الحكومية لدعم مدفوعات الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة بشكل غير مباشر. وقد يشتمل هذا الدعم على السماح بخصومات أو إعفاءات للأسر لدفع رسوم المدارس الخاصة.
- **نظام اختيار "تيبوت" Tiebout choice :** انتقال الطالب إلى مدرسة محلية جديدة نظرًا لانتقال مقر إقامة والديه.

وقد تضمن نموذج Griffiths 64 مؤشراً لقياس القدرة التنافسية في المؤسسات التعليمية الأمريكية جاءت في سبعة مجموعات وهى (حسن، ٢٠١٨، ص. ٥٨٩):

١. مقياس مهارات التقنية.
٢. مؤشرات الموضع أو المركز.
٣. مؤشرات الضبط والتخرج.
٤. مؤشرات مهارات التشغيل العامة.
٥. مؤشرات العمالة والتسجيل.
٦. مؤشرات أخرى مثل الحوافز – مقياس زمن البرنامج – الاستماع الوظيفي للعاملين.

وقد انعكس السياق المجتمعي بالولايات المتحدة الأمريكية على نظام التعليم قبل الجامعي الذي يؤكد على العدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص، وهو ما يتضح من خلال تنوع المدارس بالولايات المتحدة والتوجه نحو الاختيار المدرسي لتعزيز قدرة التعليم قبل الجامعي على التنافسية. ويرتكز الاختيار المدرسي إلى سياسة الصكوك Vouchers وهي تتعلق بكم ثابت من الدعم للمرحلة

التعليمية بغض النظر عن مستوى المدرسة. يرتكز الاختيار المدرسي إلى المبادئ التالية:

(Florida Department of Education, 2011, P. 2)

١. إعلام أولياء الأمور بالخيارات المتاحة لديهم.
٢. البحث عن سبل جديدة للوصول إلى الأسر.
٣. تقديم المعارف والمهارات التي تمكنهم من تتبع أفضل الخيارات لأبنائهم.
٤. إثراء المنافسة البناءة وتحفيز التحسين الأكاديمي.
٥. المحاسبية في النظام المدرسي.

يتضح من خلال المبادئ السابقة اهتمامها بظروف العرض والطلب من خلال توفير خيارات متنوعة لأولياء الأمور لاختيار ما يناسبهم، كذلك الاهتمام بتحقيق التنافسية من خلال التركيز على التسويق بالذهاب إلى ولي الأمر وعرض الخيارات المتاحة عليه والاهتمام بتحديث وتنويع سبل الوصول إليهم سعيا إلى التميز ورفع درجة المنافسة. وتتمثل أهداف الاختيار المدرسي بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي (Florida Department of Education, 2011, P P. 3-4):

١) الإتاحة والمساواة في الفرص التعليمية لأولياء الأمور.
٢) ضمان تقديم تعليم عالي الجودة للطلاب.
٣) إمكان انتقال الطلاب إلى أماكن خارج نطاقهم الجغرافي تتوفر بها مدارس مميزة.
٤) الارتقاء بأداء المدارس الفقيرة ومنخفضة المستوى.
٥) الوصول إلى الأسر في الأماكن منخفضة الدخل.

ويعد تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الصيغ التي اتجهت كثير من الدول إلى الاعتماد عليها لتعزيز التنافسية في التعليم قبل الجامعي. لذا أكدت لجنة التعليم والتنافسية على عدد من القضايا في اجتماعاتها منها تشجيع وإعداد

الطلاب للمهن المرتبطة ب STEM، حيث تتطلب المنافسة الدولية من الولايات المتحدة دعم مجتمع العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات وإنتاج عقول تحافظ على القدرة التنافسية للبلاد، ولكي يتحقق ذلك لابد أن يقدم المعلمون أساسيات المعرفة في العلوم والرياضيات في المرحلة الابتدائية، مع إتاحة التعاون مع الكليات والخبراء لتحقيق التنمية المهنية المستدامة في هذه المجالات، ولابد أن تركز المناهج على المستويات المعيارية العليا، والتطبيقات العملية للمفاهيم الرياضية والعلمية، ومشاركة الطلاب في أداء العلوم وتوظيفها في المعامل (Scalafani, 2010, P. 23).

ويهدف تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالولايات المتحدة إلى (Scalafani, 2010, P. 10; President's Council of Advisors on Science and Technology, 2010, P.1):

١. دعم تطوير معايير وطنية جديدة للعلوم أقل في العدد وأكثر وضوحا وأعلى في المستوى.
٢. توفير وإصلاح معامل العلوم بالمدارس.
٣. تقديم منح تنافسية للتوسع في برامج المهن المرتبطة ب STEM في المدارس الثانوية.
٤. التوسع في خيارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالمدارس لاختيار أعلى الطلاب في المستوى والموهوبين للقبول بتلك المدارس.
٥. تخريج القوى العاملة القادرة على التنافس في سوق العمل العالمي.
٦. ضمان استمرار تحقيق المجتمع اكتشافات والارتقاء بفهم الآخر.
٧. تقديم العلماء والتكنولوجيين والمهندسين والمتخصصين في الرياضيات القادرين على ابتكار أفكار ومنتجات جديدة.
٨. تزويد الأفراد بالمهارات الفنية التي يحتاجونها لكسب دخولهم المعيشية واتخاذ أفضل القرارات.

٩. دعم الديمقراطية من خلال إعداد مواطنين قادرين على الاختيار في عالم تكنولوجي.

يتضح من الأهداف السابقة أنها تواكب نظرية التنافسية وهو ما يظهر من خلال التأكيد على تخريج الكوادر القادرة على المنافسة، ومع مراعاة ظروف الطلب من خلال التأكيد على مهارات معينة وكوادر مهنية محددة بعينها كالعلماء والمهندسين وغيرهم مما يؤكد على الاهتمام بالقوى الجديدة في السبق.

ومن المبادئ التي يرتكز إليها تعليم STEM (President's Council of Advisors on Science and Technology, 2010, P.1):

١) التحفيز: من خلال تحديد متلقي جائزة مناسبة للتميز في تدريس العلوم والرياضيات كحافز لمعلمي العلوم والرياضيات على مستوى المدارس.

٢) المحاسبية من خلال تعريف واضح للأهداف وقياس النجاح في تحقيقها بغرض المحاسبة على الأداء.

٣) مكافأة التميز: خاصة للمعلمين.

٤) تبني مستويات معيارية لإعداد طلاب للنجاح في سوق العمل.

٥) اختيار والحفاظ على المعلم الفعال.

٦) التعرف على المدارس ذات الانجاز المنخفض.

٧) بناء قاعدة بيانات لتتبع إنجاز الطلاب وفعالية المعلم.

يتبين مما سبق ارتكاز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التحفيز بسبل متنوعة كاستراتيجية مبدأ هام في التنافس، فقد يتم التحفيز بمكافأة الأداء المتميز، ومحاولة الارتقاء بالأداء المنخفض والتعرف على أسباب ونواحي القصور.

٢) خبرة اليابان

تقع اليابان في موقع استراتيجي شمال شرق أسيا، وقد نجح المجتمع الياباني من خلال الضبط السياسي في الحفاظ على تجانس أفراده وحماية المجتمع من

التأثيرات الأجنبية. ويرتكز النظام السياسي الياباني إلى الملكية الدستورية، وذلك في وجود حكومة برلمانية، ويتحمل رئيس الوزراء مسؤولية البرلمان، وإصدار الانتخابات التشريعية وقيادة أكبر حزب وتحالف (Center for Education Reform, 2011, P. 1). ويوجد في كل مقاطعة مجلسًا للتعليم يعمل كسلطة تعليم مركزية، حيث يتولى مسؤولية إدارة الخدمات الحكومية المتعلقة بالتعليم، والعلوم، والرياضة والثقافة (الدسوقي، ٢٠٠٨، ص. ٣٣).

وتعد اليابان من الدول الثرية اقتصاديًا، كما تتقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويرتفع مستوى المعيشة الياباني، كما يتفوق العامل الياباني في قدراته، وتظل قيمة العمل هي الأساس في حياته، واليابانيون كشعب يحترمون بشدة حقوق الأفراد التي كفلها الدستور، ويقوم النظام الأسري على روح الجماعة، فالفرد يعمل في إطار الجماعة. وقد ظهر التوجه نحو الاختيار المدرسي في اليابان من خلال الإصلاحات التربوية المرتكزة إلى السوق، واستجابة للمطالبات بالتوجه نحو اللامركزية، نقلت وزارة التعليم سلطتها الإدارية من إدارة المدخلات إلى إدارة المخرجات كوسيلة للحفاظ على سلطتها الإدارية، وفي تلك الفترة تمت الاستعانة بمداخل عدة لإصلاح التعليم ارتكازا إلى قوى السوق منها برنامج الاختيار المدرسي (Hayase, 2009, P. 23).

وحددت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا باليابان رؤيتها تجاه الاختيار المدرسي فيما يلي: مع تغير المجتمعات وتنوع القيم، أصبح من الصعب مواكبة احتياجات كل طالب ارتكازًا إلى الأسس التي تحددها المؤسسات التعليمية أو المسئولون عن التعليم، لذا ينبغي منح الآباء والأبناء حق اختيار مدارسهم (عبد الكريم، ٢٠١٣، ص. ٢٦٢).

يتضح توجه رؤية الاختيار المدرسي باليابان إلى تحقيق التوافق والاتساق بين ما تقدمه المدارس وبين التغيرات والتطورات الحادثة في المجتمعات، مما يتيح للمدارس فرص التكيف مع تلك التغيرات والتنافس في عصر العولمة والتوافق مع

متطلباته ومنها الوصول إلى الجودة والتميز محليًا وإقليميًا وعالميًا. انطلاقًا من رؤية وزارة التربية والتعليم اليابانية، يرتكز الاختيار المدرسي إلى الإتاحة والمحاسبة، أي إتاحة فرص وخيارات متنوعة ومتعددة لأولياء الأمور بالإضافة إلى محاسبة المدارس عن أدائها وما تقدمه من خيارات وأنشطة بما يضمن مواكبة احتياجات كل طالب. وتتمثل أهداف الاختيار المدرسي الياباني فيما يلي (Hayase, 2009, P. 14):

١. ضمان حرية الاختيار: ونبعت هذه الفكرة من منطلق أن أولياء أمور الطلاب لهم الحق في اختيار مدارس أبنائهم.
٢. احترام فردية الطلاب: نظرا لجمود النظم المدرسية التقليدية، ونمطية برامجها التي تصب الطلاب في قالب واحد، لذا تم اقتراح فكرة الاختيار المدرسي كاستجابة للخصائص المتغيرة للقوى العاملة في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم فإن الاختيار سوف يتيح فرص التنافس بين المعلمين لتقديم تعليم يواكب الاحتياجات الفردية لكل طالب.
٣. تحسين جودة التعليم: من خلال تطبيق فكرة تحرير اقتصاديات السوق في مجال التعليم، وهذا يتضح في المدارس الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الرضا لدى الطلاب بتقديم التغذية مثلًا وخدمات أخرى كي تتحقق المواظبة على الحضور بالمدرسة.
٤. محاسبة المدارس: فالاختيار المدرسي يمثل حافز للمدارس للعمل الجاد وتقديم أفضل تعليم لكونها محاسبة من قبل أولياء الأمور والطلاب والمجتمع المحلي.

يتضح مما سبق توجه أهداف الاختيار المدرسي الياباني نحو تعزيز التنافسية من خلال الاهتمام بالجودة والمحاسبية وحفز التنافس بين المدارس، والتنافس ليس بين المدارس فحسب، وإنما بين المعلمين والطلاب داخل وخارج المدارس. ويتفق الاهتمام بتحرير اقتصاديات السوق في التعليم مع مراعاة ظروف الطلب والقوى الجديدة في السوق وهو ما سبق الإشارة إليه في نظرية التنافسية.

إن مفتاح القدرة التنافسية هو التكنولوجيا بكل عناصرها ومقوماتها، ومثالاً لذلك اليابان التي تعتبر صغيرة من حيث المساحة، وفقيرة من حيث الموارد الطبيعية والمادية، إلا أن الإنتاج عال التكنولوجيا يعد من أهم أسس نجاحها في غزو الأسواق العالمية، وارتفاع مستوى القدرة التنافسية اليابانية، وتؤكد التجربة اليابانية على أهمية العلاقة الوثيقة بين القدرة التنافسية والابتكار واتساع الأسواق، حيث يعد الابتكار من أهم أدوات المنافسة، ويسهم في إشباع احتياجات المستهلك، ومن هنا تتسع الأسواق للمنافسة، والتي تؤدى إلى مزيد من الابتكارات والتنمية، فالمنافسة والابتكار من أهم دعائم القدرة التنافسية، لأن الابتكار يجعل المنافسة محتملة وعملية وحقيقية وفاعلة وتستمد منه قوة العمل (حسن، ٢٠١٨، ص. ٥٩٠).

وتشير الدراسات إلى تفوق القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية اليابانية عن الأمريكية بسبب عوامل عدة، منها (Rebort & Herberi, 2009, p. 281):

١. تفوق النظام التعليمي الياباني من مقررات الرياضيات والعلوم عنه في النظام الأمريكي.
٢. تميز النظام التعليمي الياباني مما انعكس على قدرات الطلاب الابتكارية مقارنة بالنظام الأمريكي.
٣. تفوق المؤسسات التعليمية اليابانية على نظيرتها الأمريكية في مجالات التنافسية خاصة في مجال التعليم ومجال العمل ومجال إنتاجية التعليم.

٣) خبرة فنلندا

يستقي هذا البلد الصغير الواقع على أطراف القارة الأوروبية حسن أدائه من السياسات التربوية والتعليمية التي انطلقت قبل أكثر من ٤٠ عامًا، لتشكل جوهر القوة الدافعة لنهضة فنلندا وتطورها وإبداعها وتعافيها الاقتصادي، فقد شهدت فنلندا تطورات هائلة في مجال التربية والتعليم، إذ تعد فنلندا بلدًا نموذجيًا في نظامها التعليمي، فقد حقق الطلبة الفنلنديون مراتب متقدمة في ١٥ عامًا متوالية في

الدراسات والاختبارات التربوية، حيث صنف تقرير بيرسون عن التعليم الصادر في عام ٢٠١٢ للدول الأعلى على مستوى العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي فنلندا في المرتبة الأولى عالميًا.

(The learning curve, 2012, p. 40)

وتنبهت السلطات السياسية في فنلندا منذ ستينيات القرن العشرين إلى أهمية التعليم، ورأت فيه السبيل لبقاء فنلندا وازدهارها في عالم تشتد فيه المنافسة. وقد احترمت الحكومات المتعاقبة طوال الأعوام الأربعين الماضية فكرة النمو الاقتصادي بوصفه هدفًا له الأولوية، ومحركه الأساسي هو التعليم (يعزو بعض الباحثين ٢٥ % من نسبة النمو في فنلندا إلى التعليم)؛ فالاستثمار في الموارد البشرية أفضل أنواع الاستثمار، وقد خلصت الحكومات إلى أن العمل المستمر لتحفيز الاستثمار في التعليم والبحث بهدف تعزيز الابتكار ومواكبة أحدث التطورات يشكل السبيل الرئيس لتمكين فنلندا من دخول المنافسة (Bert Maes, 2010)

انعكس تطور التعليم في فنلندا على تطورها وتقدمها في المجالات كافة، ولا سيما الاقتصادية منها، فغدت فنلندا تحتل المرتبة الثالثة من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي، وذلك بحسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

(Global competitiveness report, 2013, p. 15)

وينص قانون التعليم الفنلندي على أن: "الغرض من التعليم هو دعم نمو الطالب ليصبح إنسانًا وعضوًا مسؤولاً من الناحية الأخلاقية في المجتمع، وتوفير المعرفة والمهارات الضرورية لمواجهة الحياة. وينص أحد المبادئ الرئيسة للتعليم في فنلندا على المساواة في فرص التدريب والتعليم عالي الجودة. إذ يجب توفير فرص التعليم نفسها للمواطنين جميعًا بغض النظر عن العرق أو العمر أو المستوى المادي أو مكان الإقامة. وترتكز سياسة التعليم إلى مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة.

ويضمن الدستور للمواطنين جميعًا حق الحصول على التعليم والثقافة. ومن واجب السلطات الرسمية أن تضمن فرصًا متساوية في التعليم وتطوير الذات لكل من يقيم على الأرض الفنلندية بغض النظر عن وضعه المادي. فالتعليم في فنلندا مجاني في مراحله كافة، بدءًا بالمرحلة التحضيرية وانتهاءً بالتعليم العالي باستثناء بعض أنواع تعليم الراشدين. وتكتسب كلمات من قبيل الجودة والكفاءة والمساواة والقيم العالمية في التعليم أهمية خاصة بالنسبة إلى سياسة التعليم الفنلندية. ويهدف التعليم إلى تنمية القدرة التنافسية للمجتمع الفنلندي، ويعد التعليم غاية في حد ذاته. وتتفق الخطوط العريضة لسياسة التعليم والعلوم الفنلندية مع استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ (Ministry of education and culture in Finland, 2022).

وتعد الثقة بالطالب والمعلم من السمات العامة للتعليم الثانوي العام في المدارس الفنلندية. إذ تتمتع مدارس التعليم الثانوي العام باستقلال تام في تطوير الآليات المستخدمة لتقديم خبراتها التربوية اليومية. لطالما آمنت وزارة التعليم بأن المعلمين ومديري المدارس والآباء والمجتمعات المحلية خير العارفين بأفضل السبل لتحسين مستوى تعليم أطفالهم وشبابهم. من هنا تقوم الهيئة الوطنية للتربية (التي تعنى بتطوير المناهج وتقييم التعليم وتقديم الدعم المهني للمعلمين) بوضع الخطوط الإرشادية العريضة للأهداف التعليمية ومعايير التقييم من دون إملاء الخطط الدراسية أو الاختبارات المعيارية الموحدة لتفسح المجال لكل مدرسة من مدارس التعليم الثانوي العام تخطيط مناهجها الخاصة بما يعكس القضايا التي تشمل المجتمعات المحلية (Bert Maes, 2010).

لا تقدم مدارس التعليم الثانوي الفنلندية التعليم فقط، بل تقدم موارد وخدمات أخرى متعددة لطلابها، منها وجبة يومية ساخنة، وإرشاد نفسي، وخدمات صحية، ومعالجة طبية للأسنان. ويعد المجتمع الفنلندي مجتمعًا متجانسًا إلى حد ما، حيث توجد أقلية صغيرة من الطلبة من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين فقط. ومع ذلك، فوزارة التعليم الفنلندية ملتزمة بتوفير التعليم المتساوي، والثنائية اللغوية،

والتعددية الثقافية في المدارس. وكل الطلاب بين سن ٧ و١٧ ممن تكون الفنلندية هي لغتهم الأم مخولون لتلقي التعليم بالفنلندية أو السويدية. وبمجرد أن يبدؤوا بالدراسة في المدارس الشاملة يمكنهم ان يتلقوا الدروس في مجموعات إصلاحية صغيرة؛ حتى يصبحوا جاهزين للانضمام إلى الفصول العادية. ويسمح للطلبة بحسب القانون أن يكملوا تعليمهم بلغتهم الأم. ويوجد حاليًا في فنلندا مدارس تعلم بالعربية والصومالية والروسية والفيتنامية والإستونية، إما بوصفها لغة وحيدة للتعلم، أو بصفتها جزء من مدرسة ثنائية اللغة. ويتلقى طلبة فنلندا ساعات أقل من التعليم في أي بلد آخر في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، كونهم يدرسون ٦٠٠ ساعة فقط في السنة مقابل ١٠٨٠ ساعة في دول المنظمة. ويمضي المدرسون ساعاتهم المهنية الأخرى في صياغة الخطط الدراسية بعناية، والخروج بطرق مبتكرة لجذب طلابهم، وشد انتباههم. ويفتخر المدرسون أيضًا بإجراء تعديلات على الدروس لتناسب فصولهم الدراسية، وبإعطاء طلابهم الاهتمام الفردي (الدخيل، ٢٠١٥، ص. ٣٤).

٤) خبرة كوريا الجنوبية

على الرغم من التعداد السكاني الكبير لكوريا الجنوبية، والذين يعيشون في مساحة صغيرة، وموارد طبيعية متواضعة، وفرص عمل محدودة تجعل المنافسة شديدة فيها، إلا أنها تتمتع بأداء عالي المستوى لطلابها ضمن التصنيف العالمي. وقد وصفها البنك الدولي بانها: " تقدم دروسًا قيمة عدة في التنمية الاقتصادية بوصفها تجربة متقدمة عبر نجاحها القائم على المعرفة. إذ وظفت أموالاً طائلة للتعليم والتدريب وتعزيز الإبداع عبر البحث المكثف والمتطور، إضافة إلى تطوير بنية تحتية حديثة منفتحة"، وذلك نتيجة لاستثمارها الهائل في مجال التعليم، وتطورها الاقتصادي المذهل (الدخيل، ٢٠١٥، ص. ٥٤).

وقد صنفت بيرسون للخدمات التعليمية في تقريرها عن التعليم – وفقًا لبيانات وحدة الإكونوميست للمعلومات– النظام التعليمي في كوريا الجنوبية في

المرتبة الثانية بوصفه أفضل نظام تعليمي في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي بعد فنلندا (The learning curve, 2012, p. 40).

ويعد نظام التعليم في كوريا الجنوبية من الحضانة حتى نهاية المرحلة الثانوية أحد أفضل النظم التربوية والتعليمية في العالم عند تقويمه بناءً على درجات الاختبارات الدولية ومعدلات التخرج وانتشار طلبة التعلم العالي. إذ تشتهر كوريا الجنوبية بالنتائج التي يحققها طلابها في برامج "بيزا" الذي تنظمه منظمة التعاون والتنمية OECD كل ثلاث سنوات لتقويم التحصيل العلمي للطلبة في عمر ١٥ سنة في أكثر من ٦٠ دولة حول العالم. وجاءت كوريا الجنوبية في المرتبة الخامسة والعشرين عالميًا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي، وذلك بحسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (Global competitiveness report, 2013, p. 15).

ويهدف التعليم في كوريا الجنوبية إلى الوصول إلى المبادئ والأهداف العامة الآتية: (World data on education, 2011)

١) مساعدة الأفراد جميعًا على الارتقاء بشخصياتهم المستقلة والوصول بها إلى حد الكمال.

٢) تطوير القدرة على تحقيق حياة مستقلة.

٣) اكتساب مؤهلات المواطنين الديمقراطيين، والتحلي بالقدرة على المشاركة في بناء دولة ديمقراطية.

٤) تعزيز رخاء البشرية جمعاء.

من هنا فإن التعليم في كوريا الجنوبية يحظى بتقدير كبير، وتسود فيها القناعة بأن التربية تحمل في جوهرها غايات أخلاقية، ومن هنا يتبوأ المعلم في كوريا الجنوبية مكانة أعلى في المجتمع الذي يعترف بأهمية الدور الذي يؤديه، ويقدره على جهوده التي يبذلها في تعليم أبنائه (Lepi, 2013).

وتقدم المدارس الثانوية العامة التعليم المتقدم العام، إضافة إلى المقـــررات الاختيارية، التي يختارها الطلبة بناءً على الدراسة الجامعية التي يودون متابعتهـــا. وقد قامت الحكومة بتصنيف مجموعة مميزة من المدارس الثانوية الأكاديمية/ العامة على أنها: "مدارس متخصصة الغرض"، تقدم مناهج دراسية متخصصة أكثر (مثل العلوم أو اللغات الأجنبية) وتتمتع باستقلالية أكبر. ويتمكن الطلبة من الالتحاق بهذه المدارس عبر نظام القرعة (الدخيل، ٢٠١٥، ص. ٦٤).

وهناك عدة حقائق مثيرة للاهتمام متعلقة بالتعليم والتكنولوجيا فـــي كوريـــا الجنوبية، أهمها (الدخيل، ٢٠١٥، ص ص. ٧٦-٧٧):

١. تعد كوريا الجنوبية أول بلد في العالم وفر خدمة الوصول إلى الشبكة العالمية العنكبوتية (الإنترنت) لكل مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية بسرعات عالية.
٢. تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في العالم من حيث متوسط سرعة الاتصال بالإنترنت من المنازل.
٣. هناك انتشار قوي وملحوظ للتكنولوجيا في أنشطة ما بعد المدرسة، كالرحلات إلى مقاهي الإنترنت أو المدارس الخاصة الهادفة إلى التدريب على اجتياز اختبارات معينة.
٤. يستطيع الطلبة مشاهدة المحاضرات وتحميلها من خلال "خدمات البث التعليمي عبر الإنترنت".

يتضح مما سبق أن القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في كوريا الجنوبية تتمثل في تميزها في التكنولوجيا وخدمات الإنترنت وسرعة الاتصال به.

٥) خبرة سنغافورة

سنغافورة قصة نجاح استثنائية، إذ إنها في أقل من ٥٠ عامًا تحولت مـــن جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية تقطنها غالبية أمية من الســـكان إلـــى بلـــد يحتضن سكان تضاهي مستويات معيشتهم نظيراتها في الدول الصـــناعية الكبـــرى الأكثر تطورًا (Singapore overview, 2022).

وقد صنفت بيرسون للخدمات التعليمية في تقريرها عن التعليم- وفقًا لبيانات وحدة الإكونوميست للمعلومات- النظام التعليمي في سنغافورة في المرتبة الخامسة عالميًا من بين أفضل النظم التعليمية في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي (The learning curve, 2012, p. 40).

وأكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في نتائجها أن سنغافورة تتمتع بنظام تعليمي عالي الجودة، له مميزات يمكن للأنظمة الأخرى أن تتعلم منها. ومن هذه المميزات: المعلمون والمديرون ذوو الكفاءات العالية والقادة الأقوياء ذوو الجرأة على الرؤى بعيدة المدى. وأكدت المنظمة الصلة القوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وكذلك بين السياسات والتنفيذ في سنغافورة. وإن المناهج الدراسية معدة بصورة جيدة وبمقاييس جيدة تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة والقياس والتقويم. وأشارت المنظمة إلى أهمية قيم المحاسبة والجدارة التي تدعم النظام التعليمي ذا التوجه العالمي والرؤى المستقبلية القوية في سنغافورة (UNISCO & the international bureau of education, 2010, p.21).

وترى سنغافورة أن مهمة التعليم هي: تشكيل مستقبل الأمة عن طريق تشكيل الأشخاص الذين سيحددون مستقبلها. تزود هذه الخدمة الطلاب بتعليم متوازن، وتطورهم لاستثمار كامل إمكاناتهم، وتنشئهم ليصبحوا مواطنين صالحين، واعين بمسؤولياتهم تجاه عائلاتهم ومجتمعهم وبلادهم. يسعى نظام التعليم في سنغافورة إلى رعاية كل طالب ومساعدة جميع الطلاب في اكتشاف مواهبهم، وإدراك إمكانياتهم، وتنمية شغفهم بالتعلم مدى الحياة. وتهدف السلطات الوطنية إلى إنشاء الرغبة لدى الشباب في التفكير بطرق جديدة، وحل المشكلات، وإيجاد فرص جديدة للمستقبل. وبدرجة لا تقل أهمية، وترى أن من واجبها مساعدة الطلاب على اكتساب قيم صحيحة وتطوير شخصية قوية لمواجهة التحديات المستقبلية. ويسعى التعليم الوطني إلى تعزيز روابط قوية بين الطلبة وتطوير حس عميق لديهم

بالانتماء والالتزام بالعائلة والمجتمع والوطن (UNISCO & the international bureau of education, 2010, p.2).

أوجه الاستفادة من خبرات بعض الدول في تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر

يمكن الاستفادة من خبرات الدول التي سبق ذكرها في تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر من خلال:

١. العدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص في التعليم.

٢. إثراء المنافسة البناءة وتحفيز التحسين الأكاديمي.

٣. تفعيل نظام المحاسبية في المدارس.

٤. ضمان تقديم تعليم عالي الجودة للطلاب.

٥. الارتقاء بأداء المدارس الفقيرة ومنخفضة المستوى.

٦. دعم الديمقراطية من خلال إعداد مواطنين قادرين على الاختيار في عالم تكنولوجي.

٧. بناء قاعدة بيانات لتتبع إنجاز الطلاب وفعالية المعلم.

٨. تحسين جودة التعليم من خلال تطبيق فكرة تحرير اقتصاديات السوق في مجال التعليم.

٩. الاهتمام بتوظيف التكنولوجيا بكل عناصرها ومقوماتها باعتبارها مفتاح القدرة التنافسية.

١٠. المساواة في فرص التدريب والتعليم عالي الجودة.

١١. مساعدة الطلاب على اكتساب قيم صحيحة وتطوير شخصيتهم لمواجهة التحديات المستقبلية.

المحور الخامس: الإطار الميداني للبحث

فيما يلي عرض للإطار الميداني للبحث، والذي تتناوله الباحثة في هذا الجزء، حيث تقدم عرضًا لإجراءات الإطار الميداني من حيث أهداف الإطار

الميداني وأداة البحث، وعينة البحث، وملخص نتائج البحث. **وقد جاءت إجراءات ونتائج الإطار الميداني كما يلي:**

١) أهداف الإطار الميداني للبحث

هدف الإطار الميداني للبحث إلى التعرف على آراء أفراد العينة حول:

أ. أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

ب. أهم متطلبات تحسين القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

٢) عينة البحث

تكونت عينة البحث من عينة عشوائية من السادة الخبراء في الميدان التربوي وعددهم (١٧) خبيرًا.

٣) أداة البحث

يقتضي الإطار الميداني للبحث ضرورة تحديد الأداة التي تلائم طبيعة البحث وتحقق الأهداف الذي يسعى إليها، وقد استعان البحث بمقابلة حول تحسين القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام كأداة للبحث، وذلك من أجل جمع البيانات والحصول على نتائج أكثر واقعية ومصداقية، وذلك للتعرف على أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام، وأهم متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بها.

٤) ملخص نتائج البحث

جاءت نتائج البحث وفقًا لآراء عينة البحث على النحو التالي:

أ- أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر وفقًا لتكرارات استجابات عينة البحث، وتتمثل فيما يأتي:

١. غياب الطلاب وانقطاعهم وتعويض المدرسة بالدروس الخصوصية.

٢. قلة قناعة أولياء الأمور بفاعلية المدرسة.

٣. ضعف القيادة المدرسية.

٤. ضعف البنية التشريعية التي تقوي الإدارة المدرسية.

٥.ضعف المهارات الأكاديمية والتربوية والإدارية لدى العاملين بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

٦.قلة المخصصات المالية لتطوير المدارس.

٧.افتقاد مدارس التعليم الثانوي العام لمعايير الجودة.

٨.الروتين والمركزية في الإدارة بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

٩.ضعف المنظومة التعليمية بوجه عام.

١٠. مقاومة الإدارة المدرسية لثقافة التغيير.

١١. ازدحام الفصول بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر.

١٢. قلة الاهتمام بتدريب العاملين بالمدارس على تنمية المهارات والكفايات.

١٣. ضعف الاتصال بسوق العمل.

١٤. قلة الاهتمام بتطبيق معايير التنافسية العالمية في مدارس التعليم الثانوي العام.

ب- أهم متطلبات تحسين القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر وفقًا لتكرارات استجابات عينة البحث، وتتمثل فيما يأتي:

١.توفير بنية تشريعية بآليات تنفيذية لضمان عودة الطلاب للمدارس.

٢.تنويع بدائل تمويل التعليم الثانوي العام في مصر.

٣.التفعيل الحقيقي – لا الشكلي – لممارسات الجودة.

٤.التقليل من حدة المركزية في الإدارة.

٥.تعزيز الاتصال بسوق العمل.

٦.دعم المدارس الحكومية بشكل أكبر لتعزيز قدرتها على التنافس مع الأنواع الأخرى للتعليم الثانوي.

٧.توفير التسهيلات الداعمة لبنية تحتية قوية بمدارس التعليم الثانوي العام.

٨.دعم الشراكة المجتمعية مع مدارس التعليم الثانوي العام.

٩.التنمية المهنية للقيادات المدرسية واختيار العناصر المتميزة منها.

١٠. التنمية المهنية للمعلمين.

١١. تطوير المناهج الدراسية للاستجابة لاحتياجات سوق العمل.
١٢. الاهتمام بمكانة المعلم وتحسين أوضاعه المالية.
١٣. المشاركة الفعالة لأولياء الأمور.
١٤. الأخذ بالمفاهيم الحديثة للجودة.
١٥. تفعيل المساءلة المجتمعية بمدارس التعليم الثانوي العام.

المحور السادس: تصور مقترح لمتطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول

أولاً: المنطلقات التي يرتكز عليها التصور المقترح

يرتكز التصور المقترح على المنطلقات الفكرية الآتية:

١) القدرة التنافسية تمثل معيارًا مهمًا لتحديد المؤسسة الناجحة من غيرها لأن المؤسسات الناجحة تتميز بإيجاد نماذج جديدة منفردة يصعب تقليدها ومحاكاتها
٢) اكتساب القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسات التعليمية المصرية أضحى من المرتكزات والدعائم الأساسية لها؛ بحيث تسهم في تقدمها ودفعها للأمام في مصاف المؤسسات التعليمية المتقدمة.
٣) يعتمد تحقيق القدرة التنافسية على مدى توافر العديد من العناصر من أبرزها: الموارد الطبيعية، رأس المال، التكنولوجيا، الموارد البشرية.
٤) تحقيق القدرة التنافسية يتطلب رؤية استراتيجية وخطط واضحة، وأن تكون متغيرة، وذات نظرة مستقبلية.
٥) أهمية وجود إدارة مدرسية قادرة على تبني رؤية واستراتيجية ورسالة واضحة والسعي نحو تنفيذها.
٦) الثقافة التنظيمية المبنية على قيم التميز والإبداع والابتكار تدعم تحقيق القدرة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي العام.

٧) ضرورة تحقيق المشاركة المجتمعية وربط المدارس بمؤسسات المجتمع المحلي.

ثانيًا: أهداف التصور المقترح

١) زيادة استيعاب التعليم الثانوي العام ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي.

٢) تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي العام.

٣) تطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم، على مستوى التعليم الثانوي العام بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية.

٤) زيادة التواصل والتفاعل بين المدرسة والمجتمع المحلي مما يساعد على زيادة الوعي المجتمعي.

٥) تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي العام.

٦) تنمية قدرات الطلاب على البحث والدراسة بما يحقق التعليم.

٧) مواكبة التغيرات العالمية ومسايرة التطور التكنولوجي.

٨) تعويد الطلاب على إبداء الرأي بحرية مع احترام رأى الأخرين.

٩) إعداد الطالب للحياة في مجتمع ديمقراطي.

١٠) تحقيق مهارات استخدام التقنيات العلمية الحديثة.

١١) تزويد الطلاب بالقدر المناسب من المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق ذاتهم.

١٢) تقديم نماذج إبداعية بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.

١٣) تبصير طلاب التعليم الثانوي العام بأهمية وآلية اختيار مهنة المستقبل وذلك بعد توضيح الدور الذي يجب أن يقوموا به في هذا الجانب.

١٤) بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل مع التأكيد على الهوية الثقافية العربية والإسلامية للشخصية المصرية.

١٥) الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة.

١٦) تزويد الطالب بالدراسات التطبيقية التي تمكنه من مواجهة الحياة العملية في حال عدم مواصلة تعلميه العالي والجامعي.

١٧) تنمية مهارات التعليم الذاتي.

١٨) تفعيل دور التعليم الثانوي العام في استثمار الموارد البشرية والثروة المتمثلة في الطلاب وقدراتهم المختلفة والعمل على اكتشاف قدراتهم وتعليمهم وفقًا لقدراتهم ولمتطلبا سوق العمل بالمجتمع.

١٩) تزويد الطلاب بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي الحديث.

٢٠) إكساب الطلاب معرفة ذواتهم وتقدير الآخرين.

٢١) تزويد الطلاب بالمهارات السلوكية والقيم العلمية.

ثالثًا: متطلبات تحسين القدرة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي العام على ضوء خبرات بعض الدول

لا يمكن لتنافسية المدارس أن تنجح بدون متطلبات لنجاحها والتي تأتي من داخل هذه المدارس وخارجها. وذلك على النحو التالي:

١) متطلبات خارجية

وهي المتطلبات التي تتمثل في دعم واهتمام الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية لاستدامة تنافسية المؤسسات التعليمية وهي:

١. الحكومة: ودعم الحكومة لتنافسية مدارس التعليم الثانوي العام يأتي عبر ثلاث قنوات وهي: التشريع: ويتعلق بتنظيم قطاع التعليم، والسماح لأنماط مختلفة من المؤسسات بالتواجد، والعمل على تغيير طريق الدعم الحكومي لمدارس التعليم الثانوي العام عبر التحول من ميزانية الأداء إلى أنواع مختلفة من الميزانيات التي تركز على الأداء والكفاءة، ومنح التمويل بناء على نتائج الأداء والعمل المتفوق، والتنظيم: عبر منح مدارس التعليم الثانوي العام الاستقلالية التنظيمية والإدارية والمالية وإدارتها بما يضمن مرونة القرار، والتمويل المستمر: حتى

يمكن القيام بأدوارها بكفاءة، وبما يضمن قدرتها على التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

٢. المجتمع: للمجتمع توقعات معينة من مدارس التعليم الثانوي العام، وهذه التوقعات قد تصاب بشيء من الخيبة عندما تركز مدارس التعليم الثانوي العام على التميز إذ ستقل قدرتها على الاستيعاب، وهذا يتطلب تفهمًا داعمًا؛ لتعزيز تنافسية هذه المدارس بما يتوافق مع المعايير المعتمدة.

٣. مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد والتنافسية: حتى يمكن لمدارس التعليم الثانوي العام العمل وفق شروط وبيئة صحية تنافسية. كما أن دعم الدولة ومؤسسات المجتمع المدني يكون من خلال إتاحة الفرصة للمتميزين وأصحاب الكفاءات، ودعم البحث العلمي ماديًا.

٢) متطلبات داخلية

وهي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأنشطة الأداء داخل مدارس التعليم الثانوي العام، والمتطلبات الداخلية هي المتطلبات التي تتمثل في قدرة إدارة مدارس التعليم الثانوي العام على امتلاك موارد مختلفة، وبناء قدرات قد لا تكون متوفرة لدى المؤسسات التعليمية الأخرى المنافسة لها، وتتمثل في الآتي:

١. الثقافة التنظيمية: المبنية على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والمرونة، والتمكين الإداري.

٢. القيادة المدرسية: القادرة على تبني رؤية استراتيجية تسمح بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على حفز المستفيدين، والانتماء والولاء للمؤسسة.

٣. الموارد والكفاءات: وهي التي توجد التميز والفرق بين المؤسسات التعليمية، خاصة عندما يتم دعمها بموارد مالية وتقنية.

٤. البنية التحتية: تمثل البيئة التي تحتضن عمليات وأنشطة المؤسسة، وتوفر البنية المناسبة يوفر تعزيزًا مهمًا في الانصراف نحو الإبداع والابتكار بدلاً من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.

ومن الضروري أن توجه جميع جهود المدرسة لمراعاة المتطلبات الخارجية والداخلية في سبيل تطوير وتنمية الطلاب من أجل الوصول بهم إلى حد الامتياز، ولكي تساهم في تحقيق التميز والتفوق التنافسي وللحكم على حدوث النجاح والتفوق في المدرسة لابد أن تتوفر بالطلاب الصفات التالية:

١) أن يكون لدى التلاميذ شخصية نادرة أي غير متاحة بالمدارس المنافسة؛ بحيث يمتلك مهارات وقدرات لا يستطيع المنافسون امتلاكها، كأن يكون لدى التلاميذ القدرة على الابتكار والإبداع وقبول التحديات والمهام الصعبة والقدرة على التعامل مع تقنيات مختلفة.

٢) أن يمتلك التلاميذ قيمًا إيجابية ومهارات وخبرات متميزة والقدرة على العمل في فريق.

٣) أن يكون التلميذ مطابقًا للمواصفات القياسية العالمية.

٤) أن يتمتع بالكفاءة التي تحقق له المنافسة العالمية.

٥) أن يكون قادرًا على مواجهة التحديات العالمية.

٦) أن يكون مستعدًا للحوار مع كافة الثقافات.

بالإضافة إلى ما سبق ينبغي تحقيق ما يلي:

١. مساعدة الطلاب جميعًا على الارتقاء بشخصياتهم المستقلة والوصول بها إلى حد الكمال.

٢. تطوير قدرة الطلاب على تحقيق حياة مستقلة.

٣. مساعدة الطلاب على اكتساب قيم صحيحة وتطوير شخصية قوية لمواجهة التحديات المستقبلية.

٤. رعاية ومساعدة جميع الطلاب في اكتشاف مواهبهم، وإدراك كامل إمكانياتهم، وتنمية شغفهم بالتعلم مدى الحياة.

٥. إنشاء الرغبة لدى الطلاب في التفكير بطرق جديدة، وحل المشكلات، وإيجاد فرص جديدة للمستقبل.

٦. توفير فرص التعليم نفسها للطلاب جميعًا بغض النظر عن العرق أو العمر أو المستوى المادي أو مكان الإقامة.
٧. التركيز في سياسة التعليم إلى مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة.
٨. الاهتمام بتوظيف التكنولوجيا والاستفادة القصوى منها في التعليم.
٩. دراسة وتحليل خطط المواد الدراسية، وتطوير المناهج من خلال الاطلاع على كراسات التحضير للدروس اليومية، ودراسة واقع المنهج بكل ما يحتوي من جزئيات ومقارنته بواقع المستجدات والتطويرات التربوية، بالإضافة الى تطوير أساليب التقويم التي يتبعها المعلم مع طلابه.
١٠. المطالبة بتوسيع الاستثمار المستمر في رأس المال البشري باعتبار الجزء الأكبر منه شباب وهذا من خلال تدعيم برامج الصحة المتعلقة بحياة الأفراد والتوجه نحو الدعم المتزايد للتعليم والمساواة بين الإناث والذكور للالتحاق بأطوار التعليم المختلفة والاهتمام بتحقيق التنمية البشرية المستدامة لضمان تنافسية بشرية أفضل
١١. ترسيخ عقيدة التحسين المستمر للمهارات والقدرات البشرية، وذلك بإشراك العنصر البشري نفسه في عملية التنافسية، وذلك بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
١٢. تنمية الاتجاهات الإيجابية للمعلمين من خلال استثمار طاقتهم وابداعاتهم وأفكارهم الجديدة مما يساعد المدير على رفع الروح المعنوية للمعلمين ويقوى من علاقتهم الإنسانية.
١٣. تقويم أعمال المعلمين والعاملين في المدرسة، من خلال كتابة التقارير المنفصلة المتعلقة بمستوى الأداء، وبالتالي وضع جدول خاص ببرنامج التقويم، وتزويد العاملين بالتغذية الراجعة مع الإشادة بالمعلمين الأكفاء وإرشاد المقصرين.
١٤. تحسين العملية التربوية وتطويرها.

١٥. الاهتمام بتنمية العلاقات مع المجتمع المحلى

المراجع

أولًا: المراجع العربية

البحيري، شيرين عبد الحفيظ (٢٠١٧). تأثير التابلت في تنمية المهارات التعليمية والتربوية لطالب التعليم الأساسي: دراسة تطبيقية على طالب الصفين الرابع والخامس الابتدائيين. *مجلة البحوث الإعلامية*، جامعة القاهرة، ٢ (٤٨)، ٥٠٩- ٥٤٠.

أبو الوفا، جمال محمد (٢٠١٤). واقع نظم المحاسبية بمدارس التعليم الثانوي العام المصري. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٥ (١٠٠)، ١٩٩ – ٢٢١.

أحمد، أسامة زين العابدين عثمان وسعيد، منال موسى (٢٠١٥). تصور مقترح لتفعيل الميزة التنافسية لكلية التربية بالوادي الجديد: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣١ (٣)، ٦٤٦- ٧٢٦.

البنا، أحمد عبدالله الصغير (٢٠١٥). دور رأس المال الفكري في تنمية القدرات التنافسية لدى طلاب جامعة أسيوط: دراسة ميدانية. *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٤٢، ١-١٤٣.

توفيق، صلاح الدين محمد ومرسى، شيرين عيد (٢٠١٧). الجامعة الريادية ودورها في دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة: تصور مقترح. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٨(١٠٩)، ١- ٦٩.

جمعة، محمد حسن وقوطة، مروة ماهر والفار، نجلاء فتحي (٢٠٢٢). متطلبات تطبيق اليقظة الاستراتيجية في مدارس التعليم العام في مصر. *مجلة كلية التربية بدمياط*، كلية التربية، جامعة دمياط، ٨١، ١٩٧ – ٢١٨.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية الدورية للتعليم قبل الجامعي، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية.

جوهر، علي صالح حامد (٢٠١٩). متطلبات بناء مؤشرات التميز بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة دمياط. *مجلة كلية التربية بدمياط*، كلية التربية، جامعة دمياط، ٧٢، ٢٧٨ – ٣١٤.

حسن، إيمان أحمد خلف (٢٠١٨). تصور مقترح لتنمية القدرة التنافسية لمديري مدارس الثانوية الفنية التجارية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٩ (١٩)، ٥٧٥ – ٥٩٧.

حمدي، أمجد (٢٠١٩). نظام التابلت – إصلاح التعليم وفق أجندات البنك الدولي، المعهد المصري للدراسات، ١–٢، تم الاسترجاع (بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠) من الموقع: www.eipss-eg.org

الحوت، محمد صبري (٢٠١٣). *إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج*. القاهرة: الأنجلو المصرية.

الحوت، محمد صبري (٢٠١٥). التنافسية بين الجامعات. *مجلة المعرفة*، الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها، ٣(٥)، ١٠٠– ١٥٠.

الخطيب، رحاب علاء الدين محمد (٢٠٢٠). التعليم الثانوي العام في ضوء مجتمع المعرفة. *مجلة العلوم التربوية*. كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٤٤، ٩١ – ١٢٥.

خليفة، شعبان عبد العزيز (٢٠١٩). بنك المعرفة المصري ومجتمع المعرفة. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، جامعة القاهرة، ٣(٢)، ٧–٩.

خليل، ياسر محمد (٢٠١٧). القيادة الاستراتيجية ودورها في تحسين الميزة التنافسية. *مجلة البحث العلمي في التربية*، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٥(١٨)، ١٢٣–١٤٤.

الدخيل، عزام بن محمد (٢٠١٥). *تعلومهم نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل عالميًا في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي*. (ط. ٤). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

الدسوقي، عيد أبو المعاطي (٢٠٠٨). *الخبرة اليابانية في تعليم وتعلم العلوم مع تطبيقاتها في المدرسة المصرية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

رشدي، شريف وإسماعيل، إسراء (٢٠١٢، يناير). الواقع الافتراضي الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٤٧(١٨٧)، ٩٢– ٩٥.

رضوان، وائل وفيق والدهشان، آمال عوض (٢٠٢٠). إدارة المعرفة مدخل لتحقيق الميزة التنافسية للتعليم الثانوي العام بمصر. *مجلة كلية التربية بدمياط*، كلية التربية، جامعة دمياط، ٧٥، ٢٩٧ – ٣٢٦.

زاهر، ضياء الدين (٢٠١٨). ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات والكليات في سلطنة عمان "جامعة السلطان قابوس نموذجًا. قدم في *مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات العربية في مجتمع المعرفة، المؤتمر الدولي العاشر للمركز العربي للتعليم والتنمية*، القاهرة.

سليمان، السعيد السعيد بدير (٢٠٢٢). التعليم الثانوي العام في فنلندا وكيفية الإفادة منه في مصر. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ١٠٧، ١٥٩– ١٨٠.

شمت، نيفين حسين (٢٠١٠). *التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

الصالح، عثمان بن عبدالله (٢٠١٢). تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح. *مجلة الباحث*، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، ١٠، ٢٩٧– ٣١٠.

طعيمة، رشدي (٢٠١٠). *الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الطلحي، عمر عبد النبي و بوشاح، فرج عبد الحميد (٢٠١١، ٢٦–٢٨ أبريل). دور إدارة الجودة الشاملة في خلق الميزة التنافسية للمؤسسات التقليدية. ورقة بحث مقدمة *للمؤتمر العلمي الثالث لإدارة الجودة والبيئة ودورها في التنمية المتواصلة*، مركز التنمية البشرية بالمعهد العالي لإدارة المؤسسات الصناعية بلبيس، الشرقية.

عبد الغالي، هنية جاد (٢٠١٩). تصور مقترح لتحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة ميدانية بجامعة أسوان. *مجلة العلوم التربوية*. كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٣٩، ١٦٩–٢٣٩.

عبد الكريم، لبنى محمود (٢٠١٣). تعزيز التنافسية في التعليم قبل الجامعي المصري على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية. *مجلة التربية*. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، ١٦ (٣٩)، ٢٠٩– ٢٨٠.

عبد النعيم، إيمان محمود محمد (٢٠٢٠). الإدارة بالأهداف مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة أسوان: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٤٤ (٤)، ١٥–١٦٦.

عبد النعيم، محمد جاد أحمد (٢٠١٤). التغيير التنظيمي في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر من وجهة نظر العاملين به: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٠(٤)، ٤٩٧ – ٥٦٦.

عبد الهادي، أميرة رمضان (٢٠١٥). إدارة المعرفة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، *مجلة الإدارة التربوية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، ٢ (٧)، ٤٠٠– ٤٣٤

عزمي، دعاء عثمان (٢٠١٢). تطور التعليم الثانوي العام في مصر من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٢ : رؤية نقدية. *مجلة التربية*، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٣ (١٥١)، ٨١– ١٢٤.

علي، محمود عبد الحافظ أحمد (٢٠١٨). دور التوجيه الفني في تحقيق القدرة المؤسسية بمدارس التعليم الثانوي العام. *مجلة البحث العلمي في التربية*، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٩(١٩)، ٥٩٩– ٦١٦.

عوالي، حنان (٢٠١٠). ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري. بحث مقدم في *الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في مؤسسات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة*، جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف، الجزائر.

عيداروس، أحمد نجم الدين أحمد (٢٠١٥). إدارة فرق العمل الافتراضية كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات المصرية. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، ٢٦ (١٠١)، ١٠٠– ١٢٩.

عيسى، نجلاء عبد التواب (٢٠١٨). دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق استدامة الميزة التنافسية للجامعات: دراسة لآراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة بني سويف. *مجلة كلية التربية*، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٣٣(٣)، ١٣٨–٢٠٧.

غانم، عصام جمال سليم (٢٠٢٠). تعزيز الميزة التنافسية لمدارس التعليم قبل الجامعي بمصر: الدروس المستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. *العلوم التربوية*، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٨ (٤)، ٣٧٧– ٤٣٢.

غبور، أماني السيد (٢٠١٨). تصور مقترح لإدارة الكراسي العلمية بالجامعات المصرية كمدخل لتعزيز قدرتها التنافسية في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية. *مستقبل التربية العربية*، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٥ (١١٢)، ١–٥٠.

غنايم، منال رفعت مصطفى (٢٠١٥). تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعي المصري على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. *دراسات تربوية واجتماعية*. كلية التربية، جامعة حلوان، ٢١ (٤)، ٣١٣- ٤٠٢.

محمد، أسماء حسين (٢٠٢٠). بنك المعرفة المصري ودوره في دعم وتطوير التعليم الثانوي العام: دراسة ميدانية لاستطلاع آراء المعلمين. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، جامعة القاهرة، ٧(٣)، ١٥٠- ١٧٩.

محمد، هبة تقي محمد (٢٠٠٩). *تطوير الإدارة المدرسية بنظام الحكومة الإلكترونية*. كفر الشيخ: دار العلم والإيمان.

المهدي، سوزان محمد (٢٠٢٢). الإدارة الإلكترونية مدخلا لتحقيق الجودة والتميز لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية*. كلية التربية، جامعة سوهاج، ١٢، ٥٥١- ٥٧٥.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١١، يونيو). *مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.

نعيم، سميه يوسف حسنين (٢٠١٤). التنمية المهنية لمعلم التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، جامعة القصيم، ٧(٢)، ٥٨٥ – ٦٦٦.

الهلالي، الشربيني الهلالي (٢٠١٩). التنافسية الدولية وحتمية تطبيقها في مؤسسات التعليم: قراءة تحليلية لمحور التعليم في تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧-٢٠١٨. *مستقبل التربية العربي*، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٦ (١١٧)، ١٥-٤٦.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٢/١١/١٥): https://naqaae.eg/ar/pre_university/terms_procedures

وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (٢٠٠١). *خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوي في مصر (١٩٩٧- ٢٠٠١)*، وحدة التخطيط والمتابعة، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي (٢٠٠٨، ١٠- ١٢ مايو). *المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي*. وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية مصر العربية.

وزارة التربية والتعليم: *قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ومعدل بقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨*، مطبعة الوزارة، القاهرة، ١٩٨٨.

يوسف، نجلاء محمـــد السيد محمـــد (٢٠١٩). رؤية مقترحة لتحسين المناخ المدرسي بمرحلـــة التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات الممارسات الديمقراطية. *مجلة كلية التربية*، كليـــة التربية، جامعة بورسعيد، ٢٧، ١٧٩ – ٢٢٣.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Bert Maes (2010). Why is education in Finland that good – 10 reform principles behind the success. http://bertmaes.wordpress.com/2010/02/24/Why-is-education-in-Finland-that-good–10-reform-principles-behind-the-success/. Retrieved on 10/8/2022

Center for Education Reform (2011). *School Choice*, Center for Education Reform, U.S.A.

Florida Department of Education (2011) School Choice Options" Florida Continues to Lead the Nation", Office of Independent Education and Parental Choice and K. 12 Public Schools, U.S.A, pp. 1-6 .

Gill, B. & Booker, K. (2015). *School Competition and Student Outcomes*. In Ladd, H. F. and Goertz, M. E. (eds). Handbook of Research in Education Finance and Policy, Routledge: New York.

Global Competitiveness report (2013). http://www3.weforum.org/docs/WEF_ GlobalCompetitivenessreport_2013-2014.PDF Retrieved on 10/8/2022

Hayase, M. (2009). Neoliberal Govern mentality and School Choice in Japan: The Role of School Principals, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts In The Faculty of Graduate Studies, University of British Columbia.

Katrina A , Meyer (2010). The virtual Face of planning: How to use higher Education web Sites to Assess Competitive Advantage, planning for higher Education (Jan - Mar).

Lepi, k. (2013). South Korea vs U.S Education: New report examines key differences. http://www.edudemic.com/2013/05/south-korea-vs-u.s-education-New-report-examines-key-differences/. Retrieved on 10/8/2022

Lubienski, C. & Linick, M. (2011). Quasi-Markets and Innovation in Education. *Die Deutsche Schule*, 103 (2), 139-157.

Ministry of education and culture in Finland (2022). http://www.minedu.fi/OPM/Koulutus/Koulutuspolitijkka/index.html?lang=en. Retrieved on 10/8/2022

Poth, S. (2014). *Competitive Advantage in the Service Industry*. Sweden, Uppsala University.

President's *Council of Advisors on Science and Technology* (2010). Prepare and Inspire(K- 12 Education in Science, Technology, Engineering, and Math" STEM" For Amerka's Future), Report to the President, Executive Office of the President, U.S.A.

Rebort, L. & Herberi, W. (2009). Japans Education Productivity" (Am Arbor: The University of Michigan

Scalafani, S. (2010*). Education &Competitiveness" The Strengthening America's Future Initiative"*, Peter G. Peterson Foundation, U.S.A.

Singapore overview (2022). http://www.ncee.org/programs-affiliates/center-on-international-education-bench-marking/top-performing-countries/Singapore . Retrieved on 13/8/2022

The learning curve (2012). Lessons in country performance in education, Pearson 2012 report. http//the-learning-curve.Pearson.com/index-ranking

Trumbach, C., Hartman, S. J., & Lundberg. O., (2009,). The Role of Universities In Attaining Regional Competitiveness Under Adversity"- A Research Proposal. Research in *Higher Education Journal*. 5, 1-20.

UNISCO & the international bureau of education (2010). World data on education. 7th edition. http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user. Retrieved on 10/8/2022.

world data on education (2011). 7th edition. Repubilic of korea, updated version, june 2011. http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user. Retrieved on 5/8/2022

ملحق رقم (١)

مقابلة حول:

تحسين القدرة التنافسية في التعليم الثانوي العام

كلية التربية
قسم أصول التربية

مقابلة حول:

تحسين القدرة التنافسية في التعليم الثانوي العام

إعداد

الباحثة: سمر عباس جبر

ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية
تخصص (أصول التربية)

إشراف

أ.د/ ميادة محمد فوزي الباسل
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط
(رحمها الله)

أ.م.د/ هناء إبراهيم سليمان
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة دمياط

١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م

جامعة دمياط
Damietta University
كلية التربية
قسم أصول التربية

السيد الفاضل الأستاذ الدكتور/

.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تقوم الباحثة بإجراء بحث في أصول التربية بعنوان:

"متطلبات تحسين القدرة التنافسية للتعليم الثانوي العام في مصر على ضوء خبرات بعض الدول "

وذلك استكمالًا لمتطلبات نيل درجة دكتوراه الفلسفة في التربيـــة، وتحـــاول الباحثة من خلال هذه المقابلة التعرف على معوقات تحقيق القدرة التنافســـية فـــي التعليم الثانوي العام، وكيفية مواجهتها، ومتطلبات تحسين القدرة التنافسية في التعليم الثانوي العام؛ لوضع مجموعة من الاقتراحات، ولهذا الغرض قامت الباحثة بتصميم مقابلة مفتوحة.

لذلك يرجى التفضل من سيادتكم بالإجابة على أسئلة المقابلة، علمـــاً بـــأن البيانات والمعلومات المسجلة التي سوف يتم الحصول عليها سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ونشكر سيادتكم لحسن تعاونكم وعظيم جهدكم من أجل تحقيق أهداف البحث..

الباحثة/ سمر عباس جبر

البيانات الأساسية

الاسم :	
الدرجة:	
الوظيفة:	
جهة العمل:	

ما أهم معوقات تحقيق القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظركم؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ما أهم متطلبات تحسين القدرة التنافسية لمدارس التعليم الثانوي العام من وجهـــة نظركم؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ولسيادتكم جزيل الشكر والتقدير..

الباحثة